# المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

# إفصاحات إدارة المخاطر

(حسب مبادئ ومقررات بازل 2 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية)

# 31 ديسمبر 2014

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة 1-3: الإيضاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم 2 الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي إزدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

# فهرس المحتويات

**صفحة**


| | | |
|---|---|---|
| | **ملخص تنفيذي** | **4** |
| **1** | **هيكل المجموعة** | **5** |
| **2** | **مقدمة لمبادئ بازل 2 وإدارة المخاطر** | **5** |
| **2-1** | مهمة إدارة المخاطر | **6** |
| **3** | **إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال** | **7** |
| **3-1** | إدارة رأس المال | **7** |
| **3-2** | الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال | **7** |
| **3-2-1** | المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال | **7** |
| **3-3** | هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال | **8** |
| **4** | **مخاطر الإئتمان** | **10** |
| **4-1** | إدارة مخاطر الإئتمان | **10** |
| **4-2** | مستويات التعرض للمخاطر | **10** |
| **4-3** | تمركز مخاطر الإئتمان | **11** |
| **4-3-1** | التوزيع الجغرافي | **11** |
| **4-3-2** | التوزيع الصناعي / القطاعي | **11** |
| **4-3-3** | تعاملات مع أطراف ذات علاقة | **12** |
| **4-3-4** | تعرضات تتجاوز 15% من قاعدة رأس المال | **12** |
| **4-3-5** | تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية | **12** |
| **4-3-6** | مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الإئتمان ومن إستثمار في صكوك | **12** |
| **4-4** | مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك | **13** |
| **4-5** | تصنيف درجات التعرض للمخاطر | **14** |
| **4-6** | متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات | **15** |
| **4-6-1** | التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة | **16** |
| **4-7** | تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها | **16** |
| **4-8** | دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها | **17** |
| **4-9** | غرامات من مدفوعات متأخرة | **17** |
| **4-10** | تخفيف مخاطر الإئتمان | **17** |
| **4-11** | متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل | **18** |
| **5** | **مخاطر السوق** | **18** |
| **5-1** | إدارة مخاطر السوق | **18** |
| **5-2** | حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق | **20** |
| **6** | **مخاطر التشغيل** | **20** |
| **6-1** | إدارة مخاطر التشغيل | **20** |
| **6-2** | دعاوى قضائية | **21** |
| **6-3** | الإلتزام الشرعي | **21** |
| **6-4** | حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل | **21** |

## فهرس المحتويات

**صفحة**


| | | |
|---|---|---|
| **7** | **مخاطر أخرى** | **22** |
| **7-1** | مخاطر السيولة | **22** |
| **7-2** | مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك | **22** |
| **7-3** | مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى | **23** |
| **7-4** | مخاطر التمركز | **23** |
| **7-5** | مخاطر السمعة | **23** |
| **7-6** | مخاطر الضغوطات التجارية | **23** |
| **7-7** | مخاطر أخرى | **23** |
| **8** | **إفصاحات عن المنتجات** | **24** |
| **8-1** | نوع المنتجات ووعي المستهلك | **24** |
| **8-2** | التعامل مع الشكاوى | **24** |
| **8-3** | حقوق أصحاب حسابات الإستثمار | **24** |
| **8-4** | حسابات الإستثمار المقيدة | **27** |
| **9** | **نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى** | **30** |
| **9-1** | هيكل نظام الحوكمة | **30** |
| **9-2** | مجلس الإدارة | **30** |
| **9-3** | حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك | **34** |
| **9-4** | توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية | **34** |
| **9-5** | لجان مجلس الإدارة | **34** |
| **9-6** | تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة | **35** |
| **9-7** | ميثاق قواعد السلوك | **36** |
| **9-8** | الإلتزام بأنظمة المؤسسات الرقابية | **37** |
| **9-9** | هيئة الرقابة الشرعية | **37** |
| **9-10** | لجان الإدارة التنفيذية | **38** |
| **9-11** | حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك | **38** |
| **9-12** | الهيكل التنظيمي | **41** |
| **9-13** | مكافآت الإدارة التنفيذية | **42** |
| **9-14** | الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال | **42** |
| **9-15** | رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها | **42** |
| **9-16** | غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي | **43** |
| **10** | **الأداء المالي** | **43** |
| **11** | **إفصاحات متعلقة بالمكافآت** | |
| **11-1** | إستراتيجية المكافآت | **43** |
| **11-2** | دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة | **44** |
| **11-3** | المستشار الخارجي | **45** |
| **11-4** | نطاق تنفيذ سياسة المكافآت | **45** |
| **11-5** | مكافآت مجلس الإدارة | **45** |
| **11-6** | المكافآت المتغيرة للموظفين | **45** |
| **11-7** | إطار تقييم المخاطر | **47** |
| **11-8** | مكونات المكافآت المتغيرة | **48** |
| **11-9** | هيكل المكافآت المتغيرة | **49** |
| **11-10** | تفاصيل المكافآت المدفوعة | **49** |

## ملخص تنفيذي

بدأ تطبيق مبادئ ومقررات بازل 2 التي إعتمدها مصرف البحرين المركزي بشأن إطار كفاية رأس المال للبنوك التي تأسست في مملكة البحرين في تاريخ 1 يناير 2008. تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة 1-3: الإيضاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم 2 الخاص بالبنوك الإسلامية. تعكس المادة 1-3 متطلبات بازل 2 – الركيزة 3 والإفصاحات التي أوصى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف وفي بعض الحالات لتوضح الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بآلاف الدنانير البحرينية وكما في 31 ديسمبر 2014 ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

لقد تبنى المصرف الخليجي التجاري ("البنك") المنهج المعياري لكل من مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق في حين تبنى منهج النموذج المبسط لمخاطر التشغيل وذلك لتحديد متطلباته الرأسمالية، والتي تم بيانها بالتفصيل في البند رقم 2 من هذا التقرير. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال بالبنك شاملة البيانات التفصيلية الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

تلتزم الطبقة الأولى لرأس المال وإجمالي نسبة كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل 2 المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر 450,894 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2014. وشكلت مخاطر الإئتمان نسبة 89,1%، ومخاطر السوق 3,7%، ومخاطر التشغيل 7,2% من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. بلغت الطبقة الأولى لرأس المال وكذلك إجمالي رأس المال التنظيمي 102,133ألف دينار بحريني و 105,130 ألف دينار بحريني على التوالي كما في 31 ديسمبر 2014.

بلغ معدل الطبقة الأولى لرأس المال ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة 22,65% و نسبة 23,32% على التوالي كما في 31 ديسمبر 2014.

## 1 هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ 20 أكتوبر 2003 كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). ليس لدى البنك شركات تشغيلية تابعة هامة. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة وبرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات إستثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض إحتساب كفاية رأس المال.

## 2 مقدمة لمبادئ بازل 2 وإدارة المخاطر

إشترط مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل") وتحديداً مبادئ ومقررات بازل 2 والمعنية بإطار كفاية رأس المال من تاريخ 1 يناير 2008. لقد قام البنك بإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل 2 هو تعزيز وتقوية ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يعتمد إطار كفاية رأس المال الذي إعتمده مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز أساسية، تتفق مع إطار بازل 2 الذي تبنته لجنة بازل، وهي على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: إحتساب الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: إجراءات المراجعة الرقابية، شاملة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن بيانات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

**الركيزة الأولى**

تعرف الركيزة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لكل بنك لتغطية مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل الملازمة لنموذج أعماله. كما تعرف هذه الركيزة أيضاً منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. يتم إحتساب معدل كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر. لقد إشترط مصرف البحرين المركزي حداً أدنى لهذه النسبة وهو 12% وحدد نسبة 12,5% كنسبة لبداية إتخاذ إجراءات تحوطية إضافية. عند إنخفاض معدل كفاية رأس المال عن 12,5%، يتم إعداد تقارير تحوّطية إضافية، كما يتم وضع خطة عمل رسمية لإعادة المعدل المذكور إلى مستوى أعلى من المستوى المستهدف وتقديم هذه الخطة إلى مصرف البحرين المركزي.

يبين الجدول التالي بإيجاز مخاطر الركيزة الأولى والمنهج الذي يستخدمه البنك لإحتساب الأصول موزونة المخاطر في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال المنبثق عن مبادئ ومقررات بازل 2 والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي:

| نوع المخاطر | المنهج الذي يطبقه البنك |
|---|---|
| مخاطر الإئتمان | الأسلوب المعياري |
| مخاطر السوق | الأسلوب المعياري |
| مخاطر التشغيل | المؤشر الأساسي |

**الركيزة الثانية**

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات المراجعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وبشكل أساسي كفاية رأسمالها.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال، و
- إجراءات المراجعة الرقابية والتقييم.

لدى البنك إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال تساهم في إحتساب رأس المال الإقتصادي لجميع المخاطر بما فيها تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. يقوم البنك بإنتظام بمراقبة المعدل الداخلي لكفاية رأس المال لضمان وجود غطاء كافي لجميع المخاطر التي يواجهها البنك.

*2 مقدمة لمبادئ بازل 2 وإدارة المخاطر (يتبع)*

**الركيزة الثالثة**

تُكمّل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخريين وتركز على تعزيز الشفافية في إفصاح البنوك عن المعلومات لتعزيز إنضباط الأسواق. تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات، بما فيها الأداء، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، ونحو ذلك. إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر وإحتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر، وتشجيع البنوك والضغط عليها لإتخاذ إجراءات متقدمة لإدارة المخاطر.

خلال شهر أبريل 2008، قام مصرف البحرين المركزي بنشر ورقة تتناول بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي على البنوك المرخصة في مملكة البحرين الإلتزام بها للتقيد بالركيزة الثالثة من إطار مبادئ ومقررات بازل 2. لقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لهذه التوجيهات.

## 1-2 مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسئولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمّل المسموح به. يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

لقد شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسئوليتها وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر في البنك في المجالات المحددة. تتألف هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك، حيث تقدم هذه اللجنة تقاريرها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بصورة دورية. تقوم اللجنة بعقد إجتماعات شهرياً كما هو موضح في أجندتها وصلاحياتها.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسئولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والتي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك والتي تعمل من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسئولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر سارية المفعول طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

# 3 إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

## 1-3 إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

## 2-3 الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل 2. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

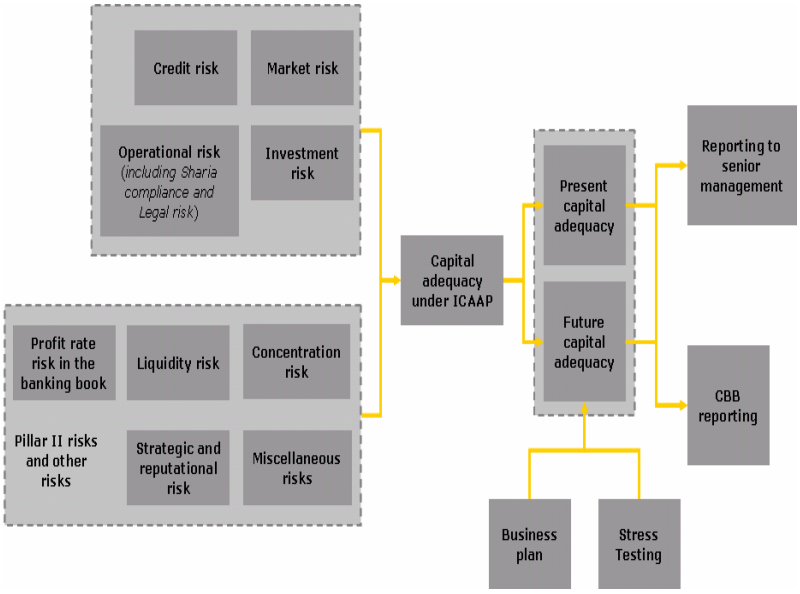


### 1-2-3 المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

| نوع المخاطر | المعايير التي يتم على أساسها تخصيص رأس المال الداخلي |
|---|---|
| مخاطر الإئتمان<br>مخاطر السوق<br>مخاطر الإستثمار<br>مخاطر التشغيل | تطبق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى |
| مخاطر السيولة | نسبة فجوة الإستحقاق التراكمية، ومعدل السيولة، ونسبة التمويل إلى الودائع |
| مخاطر معدل الأرباح (دفاتر البنك) | إعادة تقييم / حساسية فجوات إعادة التسعير |
| مخاطر تركيز الإئتمان | الحدود والتعرضات لأطراف التعامل، والبلدان، والقطاعات |
| مخاطر الأمانة | حجم الأدوات الغير مضمنة في الميزانية العمومية (حسابات الإستثمار المقيدة) والمنتجات الإستثمارية الكبيرة |
| مخاطر السمعة | جودة الإئتمان، مخاطر التشغيل، خسارة لها علاقة بالسمعة |
| مخاطر أخرى (إستراتيجية، إلتزام شرعي/رقابي، دورة عمل) | رأس مال إضافي على أساس تعرضات مخاطر موزونة حسب الركيزة الأولى |

*3 إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)*

**3-3 هيكل رأس المال، والحد لأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال**

خلال السنة، إستقر رأس المال المدفوع للبنك عند 115,416 ألف دينار بحريني. فيما يلي تفصيل لهيكل رأس المال كما في 31 ديسمبر 2014:

| | **31 ديسمبر 2014** |
|---|---|
| **صافي رأس المال المتاح** | |
| أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل | 115,416 |
| يُطرح: أسهم خزينة | (6,351) |
| إحتياطي قانوني | 6,728 |
| علاوة إصدار أسهم | 1,535 |
| خسائر متراكمة | (14,273) |
| يُطرح خصم تنظيمي: المبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة | (922) |
| **الفئة الأولى لرأس المال** | **102,133** |
| مخصصات إنخفاض جماعية | 3,919 |
| يُطرح خصم تنظيمي: المبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة | (922) |
| **الفئة الثانية لرأس المال** | **2,997** |
| **صافي رأس المال المتاح** | **105,130** |

| **أصول موزونة المخاطر** | **31 ديسمبر 2014** |
|---|---|
| تعرضات موزونة لمخاطر الإئتمان | 401,749 |
| تعرضات موزونة لمخاطر السوق | 16,486 |
| تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل | 32,659 |
| **إجمالي الأصول موزونة المخاطر** | **450,894** |

| | |
|---|---|
| **معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)** | **%22,65** |
| **معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)** | **%23,32** |

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

**عناصر رأس المال التنظيمي**

تم بيان العناصر المذكورة أعلاه في الفئتين الأولى والثانية لرأس المال حسب القواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي. إن الفئة الثانية لرأس المال مقيدة بنسبة 100% من الفئة الأولى لرأس المال بعد خصومات الإستثمارات عملاً بالنموذج التحوطي للتوحيد والخصم (PCD Module) والصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2014 قام البنك بخصم 1,844 ألف دينار بحريني متعلق بالمبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة وفقاً للنموذج التحوطي للتوحيد والخصم (PCD Module).

*3 إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)*

*3-3 هيكل رأس المال، والحد لأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)*

**أصول موزونة المخاطر**

*مخاطر الإئتمان*

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المُضَمّنة والغير مُضَمّنة في بيان المركز المالي بناءاً على نوع أطراف التعامل، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءاً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة 100% من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة 30% فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع أطراف التعامل والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

*مخاطر السوق*

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءاً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم إحتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة 8% من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملات الأجنبية ويتم ضرب الناتج في 12,5 لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

*مخاطر التشغيل*

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قِبل مصرف البحرين المركزي بنسبة 15% للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في 12,5 لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014:

| تصنيف التعرضات | التعرضات | | | أصول موزونة المخاطر* | | | متطلبات رأس المال (12%) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | الإجمالي | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | الإجمالي | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | الإجمالي |
| مستحقات نقدية | 2,550 | - | 2,550 | - | - | - | - | - | - |
| أصول سيادية | 5,349 | 28,151 | 33,500 | - | - | - | - | - | - |
| بنوك | - | 84,303 | 84,303 | - | 8,094 | 8,094 | - | 971 | 971 |
| شركات | 113,359 | 201,157 | 314,516 | 113,359 | 60,347 | 173,706 | 13,603 | 7,242 | 20,845 |
| تمويلات عقارية | 42,804 | - | 42,804 | 32,103 | - | 32,103 | 3,852 | - | 3,852 |
| تسهيلات متأخرة | 18,852 | - | 18,852 | 24,848 | - | 24,848 | 2,982 | - | 2,982 |
| إستثمارات في الملكية/ صكوك | 26,719 | 19,964 | 46,683 | 40,079 | 8,984 | 49,063 | 4,810 | 1,078 | 5,888 |
| عقارات مملوكة | 59,482 | - | 59,482 | 111,795 | - | 111,795 | 13,415 | - | 13,415 |
| موجودات أخرى | 2,140 | - | 2,140 | 2,140 | - | 2,140 | 257 | - | 257 |
| **مخاطر إئتمانية** | **271,255** | **333,575** | **604,830** | **324,324** | **77,425** | **401,749** | **38,919** | **9,291** | **48,210** |
| **مخاطر السوق** | **14,413** | **6,913** | **21,326** | **14,413** | **2,073** | **16,486** | **1,730** | **249** | **1,979** |
| **مخاطر التشغيل** | **32,659** | **-** | **32,659** | **32,659** | **-** | **32,659** | **3,919** | **-** | **3,919** |
| **الإجمالي** | **318,327** | **340,488** | **658,815** | **371,396** | **79,498** | **450,894** | **44,568** | **9,540** | **54,108** |

* لإحتساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة 100% من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة 30% فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

## 4 مخاطر الإئتمان

### 1-4 إدارة مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بإلتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الإئتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات لدى البنوك،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

لغرض إحتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه) فقد تم إعتبار الفئات التالية جزءاً من مخاطر الإئتمان:

- إستثمارات في أسهم مدرجة وغير مدرجة،
- إستثمارات في شركات زميلة،
- إستثمارات عقارية
- موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الإئتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم إعتماد حدود الإئتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الإعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع طلبات التسهيلات الإئتمانية والتعليق عليها قبل إعتمادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والإعتماد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة العليا بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

### 2-4 مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الإئتمان ومتوسط تعرضات الإئتمان مفصلة حسب فئات تعرّض مختلفة كما في 31 ديسمبر 2014:

| إجمالي / متوسط تعرضات الإئتمان | متوسط التعرضات [1] | إجمالي التعرضات | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | الإجمالي |
| نقد وأرصدة لدى البنوك [2] | 37,272 | 7,684 | 29,674 | 37,358 |
| ودائع لدى مؤسسات مالية | 85,825 | - | 76,006 | 76,006 |
| موجودات التمويلات | 280,486 | 106,667 | 197,276 | 303,943 |
| إستثمارات في أوراق مالية – ملكية | 66,155 | 60,945 | 4,961 | 65,906 |
| إستثمارات في أوراق مالية – صكوك | 31,292 | - | 31,017 | 31,017 |
| موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) | 40,974 | 43,779 | - | 43,779 |
| إستثمارات في شركات زميلة | 2,636 | 2,604 | - | 2,604 |
| إستثمارات عقارية | 8,366 | 13,715 | - | 13,715 |
| موجودات أخرى، شاملة عقارات ومعدات | 20,892 | 17,596 | - | 17,596 |
| **إجمالي التعرضات الممولة** | **573,898** | **252,990** | **338,934** | **591,924** |
| ضمانات | 4,245 | 5,465 | - | 5,465 |
| تسهيلات تمويل غير مسحوبة | 10,411 | 12,801 | - | 12,801 |
| **إجمالي التعرضات الغير ممولة [3]** | **14,656** | **18,266** | **-** | **18,266** |

[1] تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
[2] شاملة أرصدة نقدية بقيمة 2,550 ألف دينار بحريني.
[3] تسجل التعرضات غير الممولة بعامل تحويل النقد.

*4 مخاطر الإئتمان (يتبع)*

## 3-4 تمركز مخاطر الإئتمان

### 1-3-4 التوزيع الجغرافي

فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الجغرافي كما في 31 ديسمبر 2014:

| 31 ديسمبر 2014 | دول مجلس التعاون | أوروبا | أمريكا | آسيا | أستراليا | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | | | | |
| نقد وأرصدة لدى البنوك | 33,833 | 1,256 | 2,251 | 18 | - | 37,358 |
| ودائع لدى مؤسسات مالية | 76,006 | - | - | - | - | 76,006 |
| موجودات التمويلات | 272,720 | 23,158 | - | 8,065 | - | 303,943 |
| إستثمارات في أوراق مالية | 71,181 | - | - | 21,824 | 3,918 | 96,923 |
| موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) | 43,598 | 54 | - | 127 | - | 43,779 |
| إستثمارات في شركات زميلة | 2,604 | - | - | - | - | 2,604 |
| إستثمارات عقارية | 13,715 | - | - | - | - | 13,715 |
| موجودات أخرى | 7,837 | 738 | - | 504 | - | 9,079 |
| عقارات ومعدات | 8,517 | - | - | - | - | 8,517 |
| **إجمالي التعرضات الممولة** | **530,011** | **25,206** | **2,251** | **30,538** | **3,918** | **591,924** |
| ضمانات مالية | 14,902 | - | - | - | - | 14,902 |
| تسهيلات تمويل غير مسحوبة | 41,086 | 12 | - | - | - | 41,098 |
| **إجمالي التعرضات الغير ممولة** | **55,988** | **12** | **-** | **-** | **-** | **56,000** |

### 2-3-4 التوزيع الصناعي / القطاعي

أقر مجلس الإدارة حداً أقصى لتعرضات القطاعات الصناعية. فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الصناعي/ القطاعي كما في 31 ديسمبر 2014:

| 31 ديسمبر 2014 | بنوك ومؤسسات مالية | عقارات | أخرى | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | | |
| نقد وأرصدة لدى البنوك | 37,358 | - | - | 37,358 |
| ودائع لدى مؤسسات مالية | 76,006 | - | - | 76,006 |
| موجودات التمويلات * | 41,285 | 114,411 | 148,247 | 303,943 |
| إستثمارات في أوراق مالية | 26,537 | 42,614 | 27,772 | 96,923 |
| موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) | 501 | 43,211 | 67 | 43,779 |
| إستثمارات في شركات زميلة | - | 2,604 | - | 2,604 |
| إستثمارات عقارية | - | 13,715 | - | 13,715 |
| موجودات أخرى | - | 1,768 | 7,311 | 9,079 |
| عقارات ومعدات | - | 7,169 | 1,348 | 8,517 |
| **إجمالي التعرضات الممولة** | **181,687** | **225,492** | **184,745** | **591,924** |
| ضمانات | - | 10,237 | 4,665 | 14,902 |
| تسهيلات تمويل غير مسحوبة | - | 5,804 | 35,294 | 41,098 |
| **إجمالي التعرضات الغير ممولة** | **-** | **16,041** | **39,959** | **56,000** |

* تم تصنيف تعرضات موجودات التمويل حسب الغرض من التمويل.

*4 مخاطر الإئتمان (يتبع)*

*4-3 تمركز مخاطر الإئتمان (يتبع)*

### 4-3-3 تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثنين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لاتسبب أي أضرار للبنك. لغرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. تم بيان هذه المعلومات بالتفصيل في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

### 4-3-4 تعرضات تتجاوز 15% من قاعدة رأس المال

تتطلب التعرضات المنفردة والتي تتجاوز نسبة 15% من قاعدة رأسمال البنك والتي تتم مع أطراف منفردين الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي إلا في الحالات المستثناة بموجب الفقرة رقم 4-5 من نظام إدارة مخاطر الإئتمان من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2014، يوجد لدى البنك إثنان من التعرضات الكبيرة والتي قام بإبلاغ مصرف البحرين المركزي عنها:

| الطرف الآخر | نوع التعرض | إجمالي التعرض | التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل | مبلغ رأس المال المخصوم |
|---|---|---|---|---|
| أ | إستثمار | 17,158 | %16 | 1,112 |
| ب | تمويل | 16,779 | %16 | 732 |

### 4-3-5 تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

ليس لدى البنك أي تعرضات لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة وذلك حسب تعريف هذه الأطراف المبين في الفقرة رقم 1-3-24 من نظام الإفصاح العام الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

### 4-3-6 مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الإئتمان ومن إستثمار في صكوك

تسمح سياسة البنك بتعرضات للمخاطر بحد أقصى 7 سنوات لعملاء البنك من الشركات و 25 سنة لعملائه من الأفراد وأي إستثناء يتطلب الموافقة المسبقة من قِبل مجلس الإدارة. يقوم البنك وبصفة مستمرة بمراقبة الإستحقاقات المتبقية لموجوداته لضمان بقاء أي فروقات في إستحقاقات مطلوباتها ضمن الحدود المقبولة. يبين الجدول التالي توزيع الإستحقاقات التعاقدية حسب نوع التمويل في محفظة الإئتمان والإستثمار في صكوك:

| **مقياس الإستحقاق** | **أقل من شهر** | **1 إلى 3 شهور** | **3 إلى 6 شهور** | **6 شهور إلى سنة** | **1 إلى 3 سنوات** | **3 إلى 5 سنوات** | **5 إلى 10 سنوات** | **10 إلى 20 سنة** | **أكثر من 20 سنة** | **الإجمالي** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محفظة الإئتمان: | | | | | | | | | | |
| عقود مرابحة | 3,975 | 38,940 | 13,855 | 16,833 | 44,951 | 69,012 | 43,929 | - | - | **231,495** |
| عقود مشاركة | - | 954 | 661 | 3,503 | 27,762 | 3,949 | - | - | - | **36,829** |
| عقود مضاربة | - | - | - | - | - | - | - | 512 | - | **512** |
| عقود وكالة | 3,222 | 5,573 | 8,683 | - | 913 | 16,498 | - | - | - | **34,889** |
| عقود إستصناع | - | - | - | - | 218 | - | - | - | - | **218** |
| عقود إجارة | - | - | - | 531 | 829 | 428 | 9,786 | 25,068 | 7,137 | **43,779** |
| **الإجمالي** | **7,197** | **45,467** | **23,199** | **20,867** | **74,673** | **89,887** | **53,715** | **25,580** | **7,137** | **347,722** |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإستثمار في صكوك | 35,978 | - | - | - | - | - | - | - | - | **35,978** |
| **الإجمالي الكلّي** | **43,175** | **45,467** | **23,199** | **20,867** | **74,673** | **89,887** | **53,715** | **25,580** | **7,137** | **383,700** |

أقر مجلس الإدارة حداً داخلياً للتعرضات العقارية عند 40% من إجمالي الموجودات. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعرضات العقارية كما في 31 ديسمبر 2014 تقع ضمن حدود سياسات البنك.

*4 مخاطر الإئتمان (يتبع)*

### 4-4 مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الإئتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لغرض إحتساب رأس المال التنظيمي، تشتمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مدرجة وغير مدرجة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثّل مؤسسات غير مالية.

يرجى مراجعة الإيضاحين رقم 2 و 21 من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتّبِعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

يعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع قسم الإستثمار في جميع مراحل عملية الإستثمار، بدءاً من دراسة العناية الواجبة التي تسبق الإستثمار إلى مرحلة التخارج، حيث يقدم القسم مراجعة مستقلة لكل عملية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

| معلومات عن الإستثمارات في الملكية | |
|---|---|
| ملكية خاصة | 60,945 |
| أرباح من توزيعات أسهم | 271 |
| خسائر غير محققة خلال السنة | 171 |

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض إحتساب كفاية رأس المال بناءاً على متطلبات مصرف البحرين المركزي.

| الإستثمارات في الملكية في سجلات البنك | إجمالي التعرضات | | تعرضات موزونة المخاطر | | تكلفة رأس المال (نسبة 12%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار |
| إستثمارات غير مدرجة في الملكية | 26,719 | - | 40,079 | - | 4,810 | - |
| إستثمارات عقارية | 34,226 | - | 68,452 | - | 8,214 | - |
| **الإجمالي** | **60,945** | **-** | **108,531** | **-** | **13,024** | **-** |

*4 مخاطر الإئتمان (يتبع)*

**5-4 تصنيف درجات التعرض للمخاطر**

لدى البنك نظام داخلي لتصنيف مخاطر الإئتمان مبني على أساس مقياس من 10 نقاط يتم من خلاله تصنيف الدرجات من 8 إلى 10 كتعرضات متعثرة في حين يتم تصنيف الدرجتين 9 و 10 كإستثمارات منخفضة القيمة. يتم تحديد درجة مخاطر الإئتمان لكل طرف بناءاً على عدة عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك القوة المالية، والسجل السابق وتوافر الضمانات. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الإئتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءاً على معايير واضحة ضمن سياسة الإئتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الإئتمان بصورة ربع سنوية.

بالنسبة للتعرضات القائمة أو المحتملة لمخاطر لدى بنوك ومؤسسات مالية، قام البنك بوضع تصنيفات داخلية تتضمن ست مستويات من المستوى (أ) إلى المستوى (و)، بشكل تنازلي من حيث الجدارة الإئتمانية. هذه التصنيفات مُستمدّة في الأساس من التصنيفات الإئتمانية الخارجية التي توفرها وكالات التصنيف الإئتماني كوكالة موديز، وستاندرد أند بورز، وكابيتال إنتيليجنس، وفيتش. يقوم البنك بإستخدام ستاندرد أند بورز أو موديز متى ما توفرت. في حالة وجود فروقات في التصنيف من هذه الوكالات، يتم إستخدام التصنيف الأكثر تحفظاً. تم مطابقة تصنيفات هذه الوكالات مع التصنيفات الداخلية بالبنك كما يلي:

| وكالات التصنيف الخارجية | التصنيف الداخلي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أ | ب | ج | د | هـ | و |
| ستاندرد أند بورز | >= أأ - | >= أ - | >= ب ب ب - | >= ب - | < ب - | غير مصنفة |
| موديز | >= أ3 | >= أ3 | >= ب أ3 | >= ب3 | ج و د | |
| كابيتال إنتيليجنس | >= أأ - | >= أ - | >= ب ب ب - | >= ب - | ج و د | |
| فيتش | >= أأ - | >= أ - | >= ب ب ب - | >= ب - | < ب - | |

يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم 31 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، وذلك للحصول على تفاصيل تصنيف التعرضات التي يواجهها البنك.

*4 مخاطر الإئتمان (يتبع)*

### 6-4 متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لايستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بإلتزاماتهم تجاه البنك عند إستحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند إستحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ. يتم تصنيف الحسابات المتأخرة 30 يوماً أو أكثر كـ "حسابات تحت المراقبة" / درجة 7 ويتم إتخاذ إجراءات واضحة ومحددة لمتابعة ومراقبة هذه الحسابات.

ولكن، إذا ظل الحساب متأخراً لفترة 90 يوماً متواصلة فعند ذلك يتم إعتباره كحساب متعثر ويتم تصنيفه على الدرجة 8. يقوم البنك بمراجعة شاملة لجميع هذه الحسابات بصورة ربع سنوية ومتى دعت الحاجة لإحتساب أي مخصصات، يتم تصنيف هذه التعرضات كحسابات منخفضة القيمة ضمن درجة مخاطر 9 إلى 10. يتم إحتساب المخصصات من خلال بيان الدخل متى دعت الحاجة. يتم إحتساب هذه المخصصات بناءاً على توقعات بإنخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجودات أو الضمانات حيث يتم تقدير هذه التدفقات على أساس متحفظ.

في نهاية كل سنة، يقوم البنك بمراجعة جميع الموجودات المالية المصنفة كإستثمارات في الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الملكية للحصول على أي دليل موضوعي بإنخفاض قيمة هذه الموجودات. في حالة وجود أي دليل، يتم إعادة تقييم الأصل إما بتكلفة الإستحواذ أو بالمبلغ المتوقع إسترداده، أيهما أقل، ويتم إحتساب مخصص للفرق في القيمة من خلال بيان الدخل.

لمعرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم 2 (ل) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2014، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم 31 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

خلال سنة 2014، قام البنك بعملية تقييم تفصيلية لمحفظة إئتمانه حيث قام بإحتساب مخصصات معينة للإنخفاض في القيمة حيثما دعت الحاجة. إضافة لذلك، فقد حافظ البنك على مخصصات جماعية بنسبة معينة من الموجودات الغير متعثرة وفق درجات التعرض للمخاطر التي تم تصميمها داخلياً والتي تم تحديدها لأطراف التعامل. ولذلك بلغ إجمالي المخصصات نسبة 1,08% تقريباً من محفظة موجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير، وأقساط الإيجارات المستحقة والصكوك. هذه الممارسات تنسجم مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات في مملكة البحرين.

لمراجعة التغير في مخصصات موجودات التمويل والإستثمار في أوراق مالية، يرجى الإطلاع على الإيضاحين رقم 5 و 6 على التوالي، حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

*4 مخاطر الإئتمان (يتبع)*

*4-6 متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)*

### 4-6-1 التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة

| | دول مجلس التعاون | أوروبا | آسيا | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| **منخفضة القيمة:** | | | | |
| 3 أشهر إلى سنة | 9,177 | - | - | 9,177 |
| سنة إلى 3 سنوات | 6,351 | - | - | 6,351 |
| أكثر من 3 سنوات | 5,007 | - | - | 5,007 |
| | **20,535** | **-** | **-** | **20,535** |
| **يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة** | | | | |
| في 1 يناير 2014 | 12,529 | - | - | 12,529 |
| مخصص خلال السنة | 129 | - | - | 129 |
| إستردادات خلال السنة | - | - | - | - |
| شطب خلال السنة | (2,466) | - | - | (2,466) |
| في 31 ديسمبر 2014 | 10,192 | - | - | 10,192 |
| **القيمة الدفترية** | **10,343** | **-** | **-** | **10,343** |
| **متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتاخرات دون المستوى:** | | | | |
| إلى 3 أشهر | 33,707 | - | - | 33,707 |
| 3 أشهر إلى سنة | 1,888 | - | - | 1,888 |
| أكثر من سنة | 190 | - | - | 190 |
| | **35,785** | **-** | **-** | **35,785** |
| **مخصصات إنخفاض جماعية *** | **3,543** | **278** | **98** | **3,919** |

| | بنوك ومؤسسات مالية | عقارات | أخرى | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| **منخفضة القيمة:** | | | | |
| 3 أشهر إلى سنة | 1,278 | 6,212 | 1,687 | 9,177 |
| سنة إلى 3 سنوات | 408 | 5,000 | 943 | 6,351 |
| أكثر من 3 سنوات | - | 1,004 | 4,003 | 5,007 |
| | **1,686** | **12,216** | **6,633** | **20,535** |
| **يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة** | | | | |
| في 1 يناير 2014 | 1,454 | 6,145 | 4,930 | 12,529 |
| مخصص خلال السنة | (279) | 117 | 291 | 129 |
| إستردادات خلال السنة | - | - | - | - |
| شطب خلال السنة | - | (2,466) | - | (2,466) |
| في 31 ديسمبر 2014 | 1,175 | 3,796 | 5,221 | 10,192 |
| **القيمة الدفترية** | **511** | **8,420** | **1,412** | **10,343** |
| **متأخرات غير منخفضة القيمة، متضمنة المتاخرات دون المستوى:** | | | | |
| إلى 3 أشهر | - | 18,536 | 15,171 | 33,707 |
| 3 أشهر إلى سنة | - | 653 | 1,235 | 1,888 |
| أكثر من سنة | - | 190 | - | 190 |
| | **-** | **19,379** | **16,406** | **35,785** |
| **مخصصات إنخفاض جماعية *** | **480** | **1,742** | **1,697** | **3,919** |

* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم إحتساب مخصصات محددة لها.

### 7-4 تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم 31 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

### 8-4 دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. في 31 ديسمبر 2014 إرتبط البنك بإحدى عشر دعوى قضائية لإسترداد مستحقات من عملائه بلغ مجموعها 51 ألف دينار بحريني. إضافة لذلك، قام خمسة من العملاء برفع قضايا ضد البنك تتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة وحسابات الزبائن بلغ مجموعهما 84 ألف دينار بحريني.

لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء إحتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

### 9-4 غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءاً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم إحتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، تم تحويل مبلغ 89 آلاف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

### 10-4 تخفيف مخاطر الإئتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الإئتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق إستخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قِبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الإئتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في 31 ديسمبر 2014:

| نوع الضمان | مرابحة | مشاركة | مضاربة | وكالة | إستصناع | إجارة | قيمة الضمان [1] | إجمالي التعرض [2] | نسبة التغطية % | النسبة من الإجمالي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عقارات | 136,168 | 75,123 | 314 | 6,126 | 2,688 | 81,129 | **301,548** | 170,925 | %176 | %79 |
| أوراق مالية مدرجة | 542 | - | - | - | - | - | **542** | 255 | %213 | %0 |
| أوراق مالية غير مدرجة | 11,136 | - | - | - | - | - | **11,136** | 9,418 | %118 | %3 |
| ضمانات بنكية | 32,542 | - | - | - | - | - | **32,542** | 23,891 | %136 | %9 |
| ضمانات نقدية | 29,756 | - | - | 597 | - | - | **30,353** | 48,397 | %63 | %8 |
| أخرى | - | - | - | - | - | - | **-** | 105,165 | %0 | %0 |
| غير مضمونة | 4,589 | - | - | - | - | - | **4,589** | 3,782 | %121 | %1 |
| **الإجمالي** | **214,733** | **75,123** | **314** | **6,723** | **2,688** | **81,129** | **380,710** | **361,833** | **%105** | **%100** |

[1] تمثل قيم الضمان بناءاً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءاً على سياسة البنك شاملة الضمانات التي تتجاوز قيمها القيمة الدفترية للتسهيلات.
[2] تشتمل هذه المبالغ على إجمالي مخصصات جماعية للإنخفاض في القيمة تبلغ 3,919 ألف دينار بحريني ومخصصات محددة للإنخفاض في القيمة تبلغ 10,192 ألف دينار بحريني.

*4 مخاطر الإئتمان (يتبع)*

*4-10 تخفيف مخاطر الإئتمان (يتبع)*

يتم إحتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالآليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المُقيّمين المعتَمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على عملية التقييم بإستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الإئتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لاتعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم إحتسابها صِفراً لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق.

إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لايقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواءاً كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يقم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الإئتمان وذلك حسب القسم 4-7 من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قِبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض إحتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءاً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 قام البنك بإستعادة ملكية وبيع بعض المركبات لإستعادة مبلغ 24 ألف دينار بحريني. إضافة إلى ذلك، خلال السنة، قام البنك بتفعيل ضمانات لثلاثة ديون متعثرة من تسهيلات التمويلات عن طريق تحويل ملكية ثلاثة قطع أراضي وثلاثة عشر فيلا بإسم البنك (راجع الإيضاح 9 من البيانات المالية).

**4-11 متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل**

| عقد التمويل | التعرض | | أصول موزونة لمخاطر الإئتمان | | متطلبات رأس المال (12%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار | ذاتي التمويل | أصحاب حسابات الإستثمار |
| مرابحة | 69,610 | 160,805 | 73,705 | 48,055 | 8,845 | 5,767 |
| موجودات الإجارة (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) | 43,779 | - | 33,078 | - | 3,969 | - |
| مشاركة | 36,545 | - | 38,446 | - | 4,614 | - |
| مضاربة | 512 | - | 512 | - | 61 | - |
| وكالة | - | 36,256 | - | 10,877 | - | 1,305 |
| إستصناع | - | 215 | - | 65 | - | 8 |
| **الإجمالي** | **150,446** | **197,276** | **145,741** | **58,997** | **17,489** | **7,080** |

## 5 مخاطر السوق

**5-1 إدارة مخاطر السوق**

مخاطر السوق هي مخاطر تأثر إيرادات البنك أو تأثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

## 5 مخاطر السوق (يتبع)

### 5-1 إدارة مخاطر السوق (يتبع)

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين مَحافِظ للمتاجرة ومَحافِظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواءاً في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً إحتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

خلال سنة 2012، بدأ البنك بالمتاجرة في الصكوك على أسس إنتقائية. وتقتصر المتاجرة حالياً على صكوك تُصدرها جهات سيادية وشبه سيادية أو صكوك تُصدرها جهات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مع إشتراط حصولها على درجات تقييم إستثمار من وكالة موديز أو ستاندرد أند بورز. بلغ حجم محفظة المتاجرة مع نهاية السنة 5,359 ألف دينار بحريني.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. إن حجم المحفظة والأهم من ذلك عدد الأدوات يعتبر صغيراً جداً بحيث لايمكن الإعتماد على أي نماذج إحصائية.

قام البنك بصياغة سياسة شاملة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتهدف أساساً إلى المتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك وغيرها من المنتجات المنظّمة ذات الإيرادات الثابتة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية كجزء من مهام أعمال الخزينة. تتضمن السياسة إرشادات واضحة للمتاجرة في الصكوك والمساهمة في صناديق الصكوك، والحدود، والأسواق المستهدفة، والقطاعات، والدول، والمدة، ومعايير إيقاف الخسارة والإجراءات والتقارير. تتم مراقبة المحفظة على أساس سعر السوق وتسلم التقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

قام مجلس الإدارة كذلك في 2014 بالموافقة على سياسة شاملة للإستثمارات في الملكية المدرجة من خلال صناديق تديرها أطراف أخرى أو محفظة إختيارية بهدف زيادة العائد بأقصى مايمكن ضمن معايير وحدود معينة. يتم التحكم بهذه الإستثمارات تبعاً لنطاق مخاطر البنك، المناطق، العوائد المقبولة، الأسواق المستهدفة، القطاعات، حدود ومعايير إيقاف الخسارة.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الإستثمارات كجزء من المراقبة الشاملة لإدارة النقد والخزينة والأنشطة الإستثمارية للبنك.

تسجّل الصكوك بالقيمة العادلة لأغراض التقارير المالية والمتاجرة على أساس أسعار السوق وكذلك للإستثمارات في محافظ الملكية المدرجة من خلال الصناديق المُدارة أو المحافظ الإختيارية.

لإحتساب تكلفة رأس المال لمخاطر السوق لغرض التقارير الرقابية، تشكل هذه الصكوك جزءاً من دفاتر المتاجرة وتخضع لمخاطر سوق محددة (بناءًا على التصنيف الخارجي) ومخاطر السوق العامة (بناءًا على الإستحقاق المتبقي).

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصافي التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم 31 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

*5 مخاطر السوق (يتبع)*

### 2-5 حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مراكز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في 31 ديسمبر 2014 إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

| | كما في 31 ديسمبر | الحد الأقصى | الحد الأدنى |
|---|---|---|---|
| مخاطر مركز الملكية | - | - | - |
| مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك * | 166 | 191 | 166 |
| مخاطر أسعار العملات | 1,153 | 1,153 | 1,117 |
| مخاطر السلع | - | - | - |
| **الإجمالي (أ)** | **1,319** | **1,344** | **1,283** |
| الأصول موزونة المخاطر (أ X 12,5) | 16,488 | 16,800 | 16,038 |
| متطلبات رأس المال (12%) | 1,979 | 2,016 | 1,925 |

* تمثّل نسبة 30% من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

## 6 مخاطر التشغيل

### 1-6 إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأصلاً من العمليات الإعتيادية. مع العلم بأنه لايمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعّال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم 31 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة جميع عمليات التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة العليا ولمجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات.

يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

*6 مخاطر التشغيل (يتبع)*

**2-6 دعاوى قضائية**

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لاتوجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المُعلّقة بإستثناء ما ورد في البند 4-8 أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

**3-6 الإلتزام الشرعي**

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

**4-6 حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل**

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال كما في 31 ديسمبر:

| | |
|---|---|
| متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ) | 17,418 |
| أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = أ X 15% X 12,5 | 32,659 |
| متطلبات رأس المال = ب X 12% | 3,919 |

## 7 مخاطر أخرى

### 1-7 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سُلّم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالودائع لدى البنوك، وصكوك مصرف البحرين المركزي وصكوك المتاجرة وذلك لضمان توفّر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرّتها لجنة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم 28 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

**بالنسبة المئوية (%)**

| 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | |
|---|---|---|---|---|---|
| 116,91 | 189,43 | 95,70 | 222,39 | 176,87 | ودائع لدى مؤسسات مالية إلى ودائع من مؤسسات مالية |
| 25,00 | 27,06 | 19,81 | 27,80 | 25,23 | الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات |
| 45,94 | 43,65 | 33,33 | 38,46 | 34,69 | الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع |
| 17,05 | 27,27 | 9,25 | 27,50 | 23,03 | صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع |

### 2-7 مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح وكذلك من خلال إيجاد حدود مُتّفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسئولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشتمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل 100 نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد وتشتمل أيضاً على إرتفاع أو إنخفاض بمعدل 50 نقطة أساسية لجميع منحنيات العوائد. تم تحليل حساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق ضمن الإيضاح رقم 31 حول البيانات المالية الموحدة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

*7 مخاطر أخرى (يتبع)*

### 3-7 مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المُرتبط بعقود تحتوي على نسب أرباح السوق، والصرف الأجنبي، وملكية الأسهم والإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يدخل البنك في معاملات ذات مخاطر صرف أجنبي وذات مخاطر نسب أرباح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محفظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول ودائع لدى البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك. كما في 31 ديسمبر 2014، لم تكن لدى البنك أي مراكز مفتوحة في أدوات خاصة بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي.

### 4-7 مخاطر التمركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستَثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التركيزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وُجِدت، بشكل ربع سنوي. كما في 31 ديسمبر 2014، لم يتم تجاوز أي من الحدود التي أقرّها مجلس الإدارة. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود 4-3-1 و 4-3-2 أعلاه.

### 5-7 مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواءاً كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيأثر على سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

### 6-7 مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

### 7-7 مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولايمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسئولية إعتماد ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة العليا للبنك مسئولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتمدها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعّالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

# 8 إفصاحات عن المنتجات

## 8-1 نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشتمل ، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات مُنظّمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كلٌ على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

## 8-2 التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إنهيار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حلّ هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى إحتمال توجيه توبيخ من قِبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تُعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتزمون بها.

لدى البنك موظف مكلف عن التعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حلّ جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الاتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحلّ الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

## 8-3 حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لايضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح مابين شهر واحد و 24 شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

خلال سنة 2009، قام البنك بطرح حساب إدخاري جديد تحت إسم "حساب الوافر" والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحوبات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

*8 إفصاحات عن المنتجات (يتبع)*

*8-3 حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)*

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمارقصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب ومساهماته في إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب والإحتياطيات. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي تم صرفها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم إحتساب حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية.

مراعاةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

| | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار | 12,843 | 13,315 | 9,923 | 9,022 | 8,254 |
| أرباح موزعة | 8,841 | 8,719 | 6,297 | 6,629 | 5,785 |
| رسوم المضارب* | 4,002 | 4,596 | 3,626 | 2,393 | 2,469 |
| **كما في 31 ديسمبر** | | | | | |
| حقوق أصحاب حسابات الإستثمار [1] | 336,010 | 260,609 | 193,245 | 183,915 | 192,439 |
| إحتياطي معادلة الأرباح | - | - | - | - | 169 |
| إحتياطي مخاطر الإستثمار | - | - | - | - | - |
| نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%) | - | - | - | - | %0,09 |
| نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%) | - | - | - | - | - |

[1] تمثل متوسط أرصدة الحسابات.
* تتضمن المساهمة في برنامج حماية الودائع.

*8 إفصاحات عن المنتجات (يتبع)*
*8-3 حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)*

**نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):**

**(بآلاف الدنانير البحرينية)**

| الفترة الزمنية للمضاربة | أرباح موزعة بالدينار البحريني | | | | | نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي (%) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
| شهر واحد [1] | 1,304 | 1,488 | 1,629 | 1,824 | 3,107 | 14,7 | 17,1 | 25,9 | 27,5 | 53,7 |
| 3 شهور | 380 | 680 | 655 | 1,489 | 1,843 | 4,3 | 7,8 | 10,4 | 22,5 | 31,9 |
| 6 شهور | 1,455 | 1,100 | 474 | 764 | 641 | 16,5 | 12,6 | 7,5 | 11,5 | 11,1 |
| 12 شهراً | 4,179 | 3,606 | 2,998 | 2,014 | 1,452 | 47,3 | 41,4 | 47,6 | 30,4 | 25,1 |
| 18 شهراً | 1 | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 24 شهراً | 75 | 228 | 30 | - | - | 0,8 | 2,6 | 0,5 | - | - |
| مضاربة الشخصيات الهامة | 1,447 | 1,617 | 511 | 707 | 729 | 16,4 | 18,5 | 8,1 | 10,7 | 12,6 |
| مصروفات إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمار | - | - | - | (169) | (1,987) | - | - | - | (2,6) | (34,4) |
| **الإجمالي** | **8,841** | **8,719** | **6,297** | **6,629** | **5,785** | **100,0** | **100,0** | **100,0** | **100, 0** | **100,0** |

[1] شاملة حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

**توزيع الأرباح حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:**

| السنة | متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات) | إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار) | إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار) | حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار) | الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2014 | 3,82 | - | - | 1,19 | 2,63 |
| 2013 | 5,11 | - | - | 1,76 | 3,35 |
| 2012 | 5,13 | - | - | 1,88 | 3,26 |
| 2011 | 4,99 | - | - | 1,22 | 3,69 |
| 2010 | 4,03 | (0,54) | (0,49) | 1,28 | 4,04 |

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

**بالنسبة المئوية (%)**

| | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| مضاربة شهرية [1] | 1,15 | 1,12 | 2,25 | 2,51 | 3,66 |
| مضاربة 3 شهور | 2,19 | 2,98 | 3,08 | 4,25 | 4,13 |
| مضاربة 6 شهور | 3,08 | 3,64 | 3,55 | 4,52 | 3,38 |
| مضاربة 12 شهر | 3,39 | 4,27 | 4,46 | 5,01 | 4,94 |
| مضاربة 18 شهر | 3,30 | - | - | - | - |
| مضاربة 24 شهر | 4,92 | 5,07 | 5,07 | - | - |
| مضاربة الشخصيات الهامة | 3,49 | 4,09 | 2,79 | 3,67 | 4,35 |

[1] شاملة حسابات التوفير، حسابات الوافر وحسابات الودائع تحت الطلب.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

*8 إفصاحات عن المنتجات (يتبع)*

*8-3 حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)*

**حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الأصول**

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الأصول التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014:

| نوع الأصل | الرصيد الإفتتاحي | الحركة | الرصيد الختامي | النسبة إلى إجمالي الأصول (%) |
|---|---|---|---|---|
| نقد وأرصدة لدى البنوك | 27,836 | 1,838 | 29,674 | %79,4 |
| ودائع لدى مؤسسات مالية | 82,745 | (6,739) | 76,006 | %100,0 |
| موجودات التمويل [1] | 152,336 | 44,940 | 197,276 | %64,9 |
| إستثمارات في أوراق مالية – صكوك | 29,132 | 6,846 | 35,978 | %100,0 |
| **الإجمالي** | **292,049** | **46,885** | **338,934** | |

[1] شاملة عقود المرابحة، والوكالة، والإستصناع.

**4-8 حسابات الإستثمار المقيدة**

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكلٍ من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكلة حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة 2014.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة ("مستند المنتج") وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه على نحو وافٍ.

يدرك البنك مسئولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسئوليات. تشتمل سياسة البنك الخاصة بمسئولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
- تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
- إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
- ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
- توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات ولإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،

## 8 *إفصاحات عن المنتجات (يتبع)*

### 8-4 *حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)*

- إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
- توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
- ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.

يتم القيام بالمسئوليات والمهام السالفة الذِكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشئون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.

يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

| إسم الإستثمار | التفاصيل | تاريخ إطلاق الإستثمار | العوائد المتوقعة | عدد مرات الدفع | العائد السنوي (%) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
| سفانا (ريا 1) | هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن 20 ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ريا 1 بالقيمة الإسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في 25 مايو 2011. من بين 95 مستثمراً، وافق 74 مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت 1,220 ألف دينار بحريني الأمر الذي أدي إلى تخارج نحو 39 مستمراً تخارجاً كلياً من ريا 1. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى 8,34 مليون دينار بحريني. | 2007 | %61,78 على المدة الزمنية للمنتج | دفعة واحدة عند إستحقاقه | - | - | - | - | - |

## 8 إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

### 8-4 حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

| إسم الإستثمار | التفاصيل | تاريخ إطلاق الإستثمار | العوائد المتوقعة | عدد مرات الدفع | العائد السنوي (%) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
| جناين (ريا 4) | حساب إستثمار مقيد تم تصميمه للإستثمار في نمو أصول عقارية مدرة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حتى تاريخ هذا التقرير، قام ريا 4 بتوزيع أرباح وعمليات إسترداد للمستثمرين بلغت تقريباً 29,8% من رأس المال الأولي للمستثمرين. هذه الأموال الموزعة كانت في هيئة عائدات بلغت تقريباً 21,1% بالإضافة إلى إستردادات بلغت 8,74% من رأس المال. | 2007 | 44,33% | ربع سنوي | - | - | - | - | 0,27 |
| البوابة الشمالية (ريا 5) | حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة 6,0% من شركة شادن العقارية الاستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً 3,875 مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية. | 2008 | 90,66% على المدة الزمنية للمنتج | دفعة واحدة عند إستحقاقه | - | - | - | - | - |
| لوكاتا (ريا 6) | حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة 25% من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد إبتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها. خلال السنة، تم إعادة شراء 479 سهم من المستثمرين. | 2009 | 110,54 % على المدة الزمنية للمنتج | دفعة واحدة عند إستحقاقه | - | - | - | - | - |

# 9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

## 9-1 هيكل نظام الحوكمة

يخضع البنك لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم 21 لسنة 2001 ("قانون الشركات")، وقانون حوكمة الشركات لمملكة البحرين ("قانون الحوكمة")، والمجلد رقم 2 من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة 1987 (بشكل جماعي، "الأنظمة").

يعترف البنك بمسئوليته تجاه مساهميه وإلتزامه بتبني أعلى المعايير في حوكمة الشركات. يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعزز القيمة لمساهميه ويوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك إلى تحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسئولياته التنظيمية والأخلاقية.

خلال سنة 2014، تبنى البنك بنود قانون الحوكمة الذي تم إصداره في يناير 2011. كما حرص البنك على أن تكون سياسته المتعلقة بحوكمة الشركات متطابقة مع الفصل الخاص بالرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي والذي تم تقديمه في أكتوبر 2010 (ليتماشى مع أحكام قانون حوكمة الشركات).

## 9-2 مجلس الإدارة

كما في 31 ديسمبر 2014، تألف مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء. تم إنتخاب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عُقد في مارس 2014. تتوافق التشكيلة الحالية للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء بعض المتطلبات الوارد ذكرها في الفقرة 9-15 في الأسفل.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس بصورة دورية لأي مرشح جديد. يقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق قانون الشركات التجارية. يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في حال، من بين أمور أخرى، إرتكب جناية أو خان الثقة أو أشهر إفلاسه.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسئوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات وإتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسئوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسئول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، إعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتزامن مع وحدة الرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسئول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إن العمليات مع أطراف ذات علاقة والتي يقوم بها أعضاء في مجلس الإدارة ويجب على الأقل الموافقة عليها من قِبل لجنة الإستثمار والإئتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك (10% من رأس مال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسئوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

*9-2 مجلس الإدارة (يتبع)*

بإمكان أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشئون اليومية بناءاً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لأخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء غير تنفيذيين. يتكون المجلس من ثلاث أعضاء مستقلين (من ضمنهم رئيس المجلس) من أصل عشرة أعضاء. إن هذا التكوين جاء لضمان الإلتزام مع قانون الحوكمة والذي يشترط أن يكون على الأقل ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك مستقليين وغير تنفيذيين.

عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقعه الأخرى، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشئون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقـــاً لـنص المـــادة 1-9-1 من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي وخلال سنة 2014، قام مجلس الإدارة بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقليين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي.

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

**د. أحمد خليل المطوع**
***رئيس مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ يونيو 2012 (غير مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 17 سنة في القطاع الإقتصادي والمالي.
  - تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع – الإمارات العربية المتحدة.
  - نائب رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - عضو مجلس إدارة كلية دبي الجامعية – الإمارات العربية المتحدة.
  - عضو مجلس إدارة شركة دنيا للتمويل – الإمارات العربية المتحدة.
  - عضو مجلس إدارة بنك سمت – باكستان.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة جورج تاون – الولايات المتحدة الأمريكية.
  - حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد من جامعة نورث كارولاينا – الولايات المتحدة الأمريكية.
  - حاصل على شهادة البكالوريس في الإقتصاد من جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية.

**عبدالرحمن محمد جمشير**
***نائب رئيس مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ مارس 2011 (مستقل وغير تنفيذي).
  - عضو مجلس الشورى.
  - تمتد خبرته لأكثر من 43 سنة في القطاع المالي والتجاري.
  - رئيس مجلس إدارة شركة دلمون للدواجن.
  - رئيس مجلس إدارة شركة فورشونا ذ.م.م.
  - نائب رئيس مجلس إدارة شركة لونا العقارية ش.م.ب. (مقفلة).
  - نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للإسمنت.
  - نائب رئيس مجلس إدارة شركة إستيراد الإستثمارية.
  - عضو مجلس إدارة شركة مجموعة بانز.
  - عضو مجلس إدارة شركة الديه للتطوير العقاري ذ.م.م.
  - عضو مجلس إدارة شركة سند الإستثمارية ش.م.ب (مقفلة).
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية من الجامعة الأمريكية في بيروت – لبنان.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

*9-2 مجلس الإدارة (يتبع)*

### عبدالله عبدالكريم شويطر
***عضو مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ فبراير 2008 (مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 36 سنة في القطاع المصرفي.
  - نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية لقطاع الجملة بمصرف الإمارات الإسلامي – دبي.
  - عضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول – البحرين.
  - عضو مجلس إدارة شركة المحراب العقارية – الكويت.
- ***المؤهلات:***
  - حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

### هشام أحمد الريس
***عضو مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ يونيو 2012 (غير مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 13 سنوات في القطاع المالي والمصرفي.
  - تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - عضو مجلس إدارة شركة سمينا القابضة (مقفلة) والشركات التابعة لها - البحرين.
  - عضو مجلس إدارة شركة مدينة الطاقة ليبيا – ليبيا.
  - عضو مجلس إدارة شركة جي كابيتال المحدودة – الإمارات العربية المتحدة.
  - عضو مجلس إدارة شركة مرفأ تونس – تونس.
  - عضو مجلس إدارة شركة الخليج للصناديق الإستثمارية (مقفلة) – البحرين.
  - عضو مجلس إدارة شركة الخليج القابضة ش.م.ك.م. – الكويت.
  - عضو مجلس إدارة شركة مرفأ البحرين المالي العقارية 9x ش.ش.و. – البحرين.
  - عضو مجلس إدارة نسيج ش.م.ب.م. – البحرين.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول – الولايات المتحدة الأمريكية.
  - حاصل على شهادة البكالوريس في الهندسة الكهربائية/ الإليكترونية من جامعة البحرين – البحرين.

### السيد بشار محمد المطوع
***عضو مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ مارس 2014 (غير مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 16 سنة في القطاع المالي والإستثماري.
  - تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - عضو مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للسياحة.
  - عضو مجلس إدارة نسيج ش.م.ب. (مقفلة).
  - عضو مجلس إدارة جامعة أما.
  - عضو مجلس إدارة شركة إنتاج الأفلام البحرينية ش.م.ب. مقفلة.
  - عضو مجلس إدارة شركة سند الإستثمارية ش.م.ب (مقفلة).
  - عضو مجلس إدارة شركة نون الإستثمارية ذ.م.م.
  - عضو مجلس إدارة مركز فيديارانتام أويروفيديك الصحي.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة البكالوريوس في المالية والإقتصاد من كلية بابسون.
  - حاصل على شهادة البكالوريا الدولية.

### خالد راشد آل ثاني
***عضو مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ فبراير 2009 (مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 23 سنة في القطاع المالي والتجاري.
  - نائب الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشئون القُصّر – دبي.
  - عضو مجلس إدارة أوقاف نور ، دبي
  - رئيس قسم المالية في دائرة الأراضي بدبي من سنة 1999 إلى سنة 2004 – دبي.
  - عضو اللجنة المنظمة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم من سنة 1997 إلى سنة 2004 – دبي.
- ***المؤهلات:***

حاصل على شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

*9-2 مجلس الإدارة (يتبع)*

**محمد برّاك المطير**
***عضو مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ أغسطس 2010 (غير مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 16 سنة في القطاع الحكومي والتجاري.
  - تم ترشيحه من قِبل شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك. – الكويت.
  - رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة – الكويت.
  - عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتطوير العقاري – المملكة العربية السعودية.

- ***المؤهلات:***

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سان دييغو – الولايات المتحدة الأمريكية.

**مصبّح سيف المطيري**
***عضو مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ مارس 2011 (غير مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 18 سنة في القطاع المالي والإستثماري.
  - تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - عضو مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - مدير حسابات في الحرس السلطاني العماني.
  - مدير بالوكالة لصندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني.

- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكنشاير وهامبرسايد – المملكة المتحدة.
  - حاصل على مؤهل دراسات عليا في المحاسبة من جامعة ساوثبانك في لندن – المملكة المتحدة.
  - حاصل على شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة ساوثويست في لندن – المملكة المتحدة.
  - حاصل على الدبلوما الوطنية في المال والأعمال من كلية برادفورد وإلكيلي المجتمعية – المملكة المتحدة.

**طارق قاسم فخرو**
***عضو مجلس الإدارة***

- ***الخبرة:***
  - عضو مجلس إدارة منذ مارس 2011 (غير مستقل وغير تنفيذي).
  - تمتد خبرته لأكثر من 17 سنة في قطاع الأعمال، والتجارة، والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  - تم ترشيحه من قِبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
  - نائب الرئيس التنفيذي لشركة محمد فخرو وإخوانه – البحرين.
  - المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات – البحرين.
  - المدير العام لشركة فخرو لخدمات تقنية المعلومات – المملكة العربية السعودية.
  - عضو مجلس إدارة شركة قاسم محمد فخرو ذ.م.م.
  - عضو مجلس إدارة وكالات فخرو للتجارة العالمية – المملكة العربية السعودية.

- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة سينترال فلوريدا – الولايات المتحدة الأمريكية.
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
  - حاصل على شهادة البكالوريس في الهندسة الكهربائية من جامعة البحرين.

* تم إعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

### 3-9 حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

يمتلك أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين في البنك وبشكل جماعي عدد 8,508,249 سهماً كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 8,358,250).

| إسم العضو | عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2013 | عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2014 | الحركة خلال السنة | النسبة من إجمالي عدد الأسهم |
|---|---|---|---|---|
| د. أحمد خليل المطوع | لاشيء | لاشيء | - | - |
| د. فؤاد عبدالله العمر[1] | 1 | لاينطبق | (1) | - |
| عبدالرحمن محمد جمشير | لاشيء | لاشيء | - | - |
| عبدالله عبدالكريم شويطر | 1,155,000 | 1,155,000 | - | 0.10% |
| بشّار محمد المطوع | لاشيء | لاشيء | - | - |
| هشام أحمد الريس | لاشيء | لاشيء | - | - |
| خالد راشد آل ثاني | 100,000 | 100,000 | - | 0.01% |
| محمد برّاك المطير | 7,103,249 | 7,103,249 | - | 0.62% |
| مصبّح سيف المطيري | لاشيء | لاشيء | - | - |
| طارق قاسم فخرو | لاشيء | 150,000 | 150,000 | 0.013% |
| **الإجمالي** | **8,358,250** | **8,508,249** | **149,999** | **%0.74** |

[1] إنتهت فترة إدارة د. فؤاد العمر في 18 مارس 2014.

### 4-9 توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يشير سجل مساهمي البنك كما في 31 ديسمبر 2014 إلى وجود 591 مساهماً يمتلكون ما مجموعه 1,154,161,084 (ملياراً ومائة وأربعة وخمسون مليوناً ومائة وواحد وستون ألفاً وأربع وثمانون) سهماً بقيمه إسمية تبلغ 0,100 دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. فيما يلي توزيع ملكية أسهم البنك حسب الجنسية:

| الجنسية | عدد الأسهم المملوكة | عدد المساهمين | نسبة الملكية (%) |
|---|---|---|---|
| بحريني | 696,776,832 | 502 | 60,37 |
| غير بحريني | 457,384,252 | 89 | 39,63 |
| **الإجمالي** | **1,154,161,084** | **591** | **100,00** |

لاتمتلك حكومة مملكة البحرين أياً من أسهم البنك كما في 31 ديسمبر 2014.

### 5-9 لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

| اللجنة | الأعضاء | المسئوليات الرئيسية |
|---|---|---|
| لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة | • عبد الرحمن محمد جمشير.<br>• بشّار محمد المطوع.<br>• محمد برّاك المطير.<br>• خالد راشد آل ثاني. | • الموارد البشرية.<br>• التعويضات والحوافز.<br>• الشئون الإدارية.<br>• حوكمة الشركات. |
| لجنة التدقيق وإدارة المخاطر* | • خالد راشد آل ثاني.<br>• عبد الرحمن محمد جمشير.<br>• طارق قاسم فخرو. | • الرقابة الداخلية.<br>• الرقابة الخارجية.<br>• رقابة الإلتزام.<br>• مكافحة غسيل الأموال.<br>• إدارة المخاطر.<br>• وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر. |
| لجنة الإستثمار والإئتمان | • د. أحمد خليل المطوع<br>• عبدالله عبدالكريم شويطر.<br>• محمد برّاك المطير.<br>• مصبّح سيف المطيري.<br>• هشام أحمد الريس.<br>• خليل إسماعيل المير | • الموافقة على معاملات الإستثمار والإئتمان.<br>• وضع الحدود.<br>• وضع سياسات الإستثمار.<br>• إدارة الموجودات والمطلوبات.<br>• العلاقات البنكية.<br>• الإشراف على الأدوات غير المُضَمّنة في الميزانية العمومية. |

*تم خلال السنة دمج لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر تحت لجنة واحدة وهي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

*9-5 لجان مجلس الإدارة (يتبع)*

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له متى دعت الحاجة لذلك ولكن ووفق الأنظمة فإن مجلس الإدارة يجتمع مرة واحد على الأقل كل ربع سنة. إجتمع مجلس الإدارة سبع مرات خلال 2014. تم عقد إجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك في 18 مارس 2014. إضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة خلال 2014 قد تم الموافقة عليها عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس.
إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطرمرة واحدة قبل دمجهما تحت لجنة واحدة – لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. إجتمعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر 3 مرات بعد الدمج، ولجنة الإستثمار والإئتمان 4 مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة 5 مرات.

يتسلّم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من الإدارة التنفيذية تقارير وبصورة دورية حول جوانب مختلفة من أعمال البنك كما يتسلّم تقارير من كلٍ من قسم التدقيق الداخلي، وقسم إدارة المخاطر، وقسم الرقابة المالية، وقسم العمليات.

**6-9 تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة**

- إجتماعات مجلس الإدارة: تم عقد 7 إجتماعات خلال السنة.

| إسم العضو | تواريخ الإجتماعات خلال سنة 2014 | | | | | | | نسبة حضور الإجتماعات * |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 16 يناير | 30 يناير | 18 مارس | 24 ابريل | 16 سبتمبر | 13 نوفمبر | 5 ديسمبر | |
| د. أحمد خليل المطوع | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |
| د. فؤاد عبدالله العمر[1] | ✓ | ✓ | لاينطبق | لاينطبق | لاينطبق | لاينطبق | لاينطبق | %100 |
| عبدالرحمن محمد جمشير | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |
| عبدالله عبدالكريم شويطر | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |
| بشار محمد المطوع[2] | لاينطبق | لاينطبق | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |
| محمد برّاك المطير | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |
| مصبّح سيف المطيري | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |
| طارق قاسم فخرو | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | - | أكثر من 75% |
| خالد راشد آل ثاني | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |
| هشام أحمد الريس | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | %100 |

[1] إنتهت فترة إدارة د. فؤاد العمر في 18 مارس 2014.
[2] إنضم بشّار محمد المطوع لمجلس الإدارة إعتباراً من 18 مارس 2014.

- إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان: تم عقد 4 إجتماعات خلال السنة (بحد أدنى 4 إجتماعات في السنة).

| إسم العضو | تواريخ الإجتماعات خلال سنة 2014 | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 30 يناير | 24 ابريل | 16 سبتمبر | 13 نوفمبر |
| د. أحمد خليل المطوع[1] | لاينطبق | ✓ | ✓ | ✓ |
| د. فؤاد عبدالله العمر[2] | ✓ | لاينطبق | لاينطبق | لاينطبق |
| عبدالله عبدالكريم شويطر | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| محمد برّاك المطير | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| مصبّح سيف المطيري | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| هشام أحمد الريس | ✓ | - | ✓ | ✓ |
| خليل إسماعيل المير[1] | لاينطبق | ✓ | ✓ | ✓ |

[1] إنضم الدكتور أحمد خليل المطوّع والسيد خليل المير رسمياً للجنة في مارس 2014.
[2] إنتهت فترة إدارة د. فؤاد العمر في 18 مارس 2014

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

*9-6 تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة (يتبع)*

- إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة: تم عقد 5 إجتماعات خلال السنة (بحد أدنى إجتماعين في السنة).

| إسم العضو | تواريخ الإجتماعات خلال سنة 2014 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 30 يناير | 24 إبريل | 16 سبتمبر | 30 سبتمبر | 10 ديسمبر |
| عبدالرحمن محمد جمشير | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| عبدالله عبدالكريم شويطر[1] | ✓ | لاينطبق | لاينطبق | لاينطبق | لاينطبق |
| بشّار محمد المطوع[2] | لاينطبق | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |
| خالد راشد آل ثاني | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | - |
| محمد برّاك المطير | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ |

[1] إستقال السيد عبد الله عبد الكريم شويطر من اللجنة إعتباراً من 9 إبريل 2014.
[2] إنضم السيد بشّار محمد المطوع رسمياً للجنة في مارس 2014.

- إجتماعات لجنة إدارة المخاطر: تم عقد إجتماع واحد خلال السنة

| إسم العضو | تواريخ الإجتماعات خلال سنة 2014 |
|---|---|
| | 29 يناير |
| عبدالرحمن محمد جمشير | ✓ |
| طارق قاسم فخرو | ✓ |
| د. أحمد خليل المطوّع | ✓ |

- إجتماعات لجنة التدقيق: تم عقد إجتماع واحد خلال السنة

| إسم العضو | تواريخ الإجتماعات خلال سنة 2014 |
|---|---|
| | 29 يناير |
| خالد راشد آل ثاني | ✓ |
| د. أحمد خليل المطوّع | ✓ |
| طارق قاسم فخرو | ✓ |

- إجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر: تم عقد 3 إجتماعات خلال السنة (بحد أدنى 4 إجتماعات في السنة).

| إسم العضو | تواريخ الإجتماعات خلال سنة 2014* | | |
|---|---|---|---|
| | 24 إبريل | 16 سبتمبر | 12 نوفمبر |
| خالد راشد آل ثاني | ✓ | ✓ | ✓ |
| عبدالرحمن محمد جمشير | ✓ | ✓ | ✓ |
| طارق قاسم فخرو | ✓ | ✓ | ✓ |

* تم دمج لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر تحت لجنة واحدة وهي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

### 9-7 ميثاق قواعد السلوك

إعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يتضمن هذا الميثاق كيفية التعامل مع حالات تضارب المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. لقد أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من التعاملات التي تتعلق بهذه المؤسسات.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

### 8-9 الإلتزام بالأنظمة الرقابية

يحرص البنك كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بالأنظمة الرقابية. يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم إلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم تناوله من خلال إتباع كتيب حوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. تم تطوير كتيب حوكمة الشركات ليتضمن إدارة ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية،وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسئولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المهمّين.

يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى تقديم أعلى معايير الحوكمة لمصلحة مساهميه.

### 9-9 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها البنك لضمان إلتزام أنشاطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

**د. فريد يعقوب المفتاح**
***رئيس الهيئة الشرعية***

- ***الخبرة:***
  - عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
  - وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية – البحرين.
  - قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
  - محاضر سابق بجامعة البحرين.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.

**الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي**
***عضو الهيئة الشرعية***

- ***الخبرة:***
  - عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
  - عضو الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي.
  - عضو مجلس إدارة مؤشر داوجونز الإسلامي.
  - عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

**د. فريد محمد هادي**
***عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية***

- ***الخبرة:***
  - أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
  - مدير برنامج البكالوريس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.
  - نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
  - عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام إبن حزم في الجهالة من جامعة إدنبرج – المملكة المتحدة.
  - حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

### 9-10 لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سُلُطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

| اللجنة | المسئوليات الرئيسية |
|---|---|
| اللجنة الإدارية | إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الموارد البشرية، الشئون الإدارية. |
| لجنة الموجودات والمطلوبات | إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية. |
| اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار | مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات. |
| اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر | سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات. |

### 9-11 الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

خلال سنة 2014، حصلت التغييرات التالية في الإدارة التنفيذية: تم تعيين السيد صلاح خليفة محمد رئيساً لقسم تمويل الشركات، والسيد ڤيجايان جوڤيندران، رئيساً لإدارة المخاطر. كما إستقال السيد سيلڤان ڤارجيس، رئيس العمليات، والسيد أوزان بن أوغلو، رئيس إدارة الإستثمار.

فيما يلي بيان بأسماء والمسميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

**خليل إسماعيل المير**
***الرئيس التنفيذي***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 29 سنة في القطاع المصرفي في قطاع البنوك التجارية، وتمويل الشركات والتي اكتسبها من عملة في البنوك الرائدة في مملكة البحرين.
  - إنضم إلى البنك في سنة 2013.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة البحرين.
  - حضر برنامج الخليج التنفيذي للتطوير في مدرسة داردن للخريجين التابعة لجامعة فرجينيا- الولايات المتحدة الامريكية.
  - حضر البرنامج الدولي العالي للمصرفيين في المركز الدولي للخدمات المصرفية والمالية في مدرسة مانشستر لإدارة الاعمال – المملكة المتحدة.

**فؤاد على تقي**
***نائب المدير العام للعمليات المصرفية التجارية***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 33 سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي.
  - إنضم إلى البنك في سنة 2006.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على دبلوم دراسات تجارية.
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان – المملكة المتحدة.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

*9-11 لجان الإدارة التنفيذية (يتبع)*

**مهدي عبدالنبي محمد**
***مساعد المدير العام - مدير العمليات والشئون الإدارية***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 34 سنة في القطاع المصرفي.
  - إنضم إلى البنك في سنة 2005.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة دبلوم في المحاسبة والمالية معتمد من الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين.
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد – المملكة المتحدة.

**صلاح خليفة محمد**
***رئيس قسم تمويل الشركات***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 20 سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي لتمويل الشركات والمؤسسات، الخزينة، إدارة الأصول والتمويل المركّب.
  - إنضم إلى البنك في يونيو 2014.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان، ويلز - المملكة المتحدة.
  - حاصل على شهادة الدبلوما في الدراسات التجارية – الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.
  - حاصل على شهادة الدبلوما في الإدارة ونظم الأعمال من أبتك لتعليم الحاسب الآلي.

**أحمد علي بوچيري**
***رئيس قسم التدقيق الداخلي***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 26 سنة في التدقيق الداخلي والخارجي وتحديداً في القطاع المصرفي.
  - إنضم إلى البنك في فبراير 2007.
- ***المؤهلات:***
  - مدقق داخلي معتمد من المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين – الولايات المتحدة الأمريكية.
  - حاصل على شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – المملكة العربية السعودية.

**حسام غانم سيف**
***رئيس قسم الخزينة***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 25 سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
  - إنضم إلى البنك في فبراير 2007.
- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية، لندن – المملكة المتحدة.

**ياسر إسماعيل مظفر**
***رئيس المدراء الماليين***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 17 سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتدقيق.
  - إنضم إلى البنك في سنة 2006.
- ***المؤهلات:***
  - محاسب قانوني معتمد من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
  - محاسب قانوني إسلامي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
  - حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.

**فتوح يوسف المناعي**
***رئيسة إدارة الموارد البشرية***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرتها لأكثر من 19 سنة في إدارة الموارد البشرية، والتدريب، والشئون الإدارية.
  - إنضمت إلى البنك في سنة 2007.
- ***المؤهلات:***
  - حاصلة على شهادتي الماجستير والبكالوريس (مع مرتبة الشرف) في إدارة الموارد البشرية.
  - زميلة المعهد القانوني لإدارة وتنمية الموارد البشرية.
  - عضوة في جمعية إدارة الموارد البشرية.
  - عضوة في الجمعية البحرينية للتدريب وتنمية الموارد البشرية.

## 9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

### 9-11 لجان الإدارة التنفيذية (يتبع)

**محمد عبدالله صالح**
***سكرتير مجلس الإدارة، ورئيس رقابة الإلتزام وضابط مكافحة غسيل الأموال***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 13 سنة في مجال الإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال.
  - إنضم إلى البنك في سنة 2009.

- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الماجستير في تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس – المملكة المتحدة.
  - حاصل على شهادة البكالوريس في القانون من كلية الشرطة في دبي – الإمارات العربية المتحدة.
  - حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
  - حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
  - حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.

**عبدالناصر عمر المحمود**
***رئيس قسم الرقابة الشرعية***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 24 سنة في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
  - إنضم إلى البنك في سنة 2008.

- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية.
  - حاصل على شهادة البكالوريس في الدراسات الشرعية والإسلامية.
  - حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية.

**فيجايان جوفيندران**
***رئيس قسم إدارة المخاطر***

- ***الخبرة:***
  - تمتد خبرته لأكثر من 34 سنة في القطاع المصرفي في الهند والبحرين، في عدة مجالات كإدارة المخاطر والإئتمان.
  - إنضم إلى البنك في سنة 2014.

- ***المؤهلات:***
  - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم.
  - عضو معتمد في المعهد الهندي للبنوك والمالية.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

### 12-9 حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في 31 ديسمبر 2014:

| *أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا* | عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2013 | عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2014 |
|---|---|---|
| خليل المير | لاشيء | لاشيء |
| سيلفان فارجيس* | 2,156,886 | لاينطبق |
| فؤاد علي تقي | 2,141,585 | 2,141,585 |
| مهدي عبدالنبي محمد | 1,639,397 | 1,639,397 |
| صلاح محمد خليفة | لاشيء | لاشيء |
| أحمد علي بوجيري | 424,850 | 500 |
| حسام غانم سيف | 679,565 | 679,565 |
| ياسر إسماعيل مظفر | 526,438 | 526,438 |
| فتوح يوسف المناعي | لاشيء | لاشيء |
| أوزان بن أوغلو* | 68,994 | لاينطبق |
| محمد عبد الله صالح | 60,000 | لاشيء |
| عبدالناصر عمر المحمود | لاشيء | لاشيء |
| ڤيجايان جوڤيندران | لاشيء | لاشيء |
| **الإجمالي** | **7,697,715** | **4,987,485** |

*إستقال خلال السنة.

يعود سبب التغير في عدد الأسهم أعلاه إلى إستحقاق أسهم ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين. لم يقم أي من أعضاء الإدارة التنفيذية بعمليات متاجرة في أسهم البنك خلال السنة.

### 13-9 الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح اللجان المختلفة وتبعيتها الإدارية:

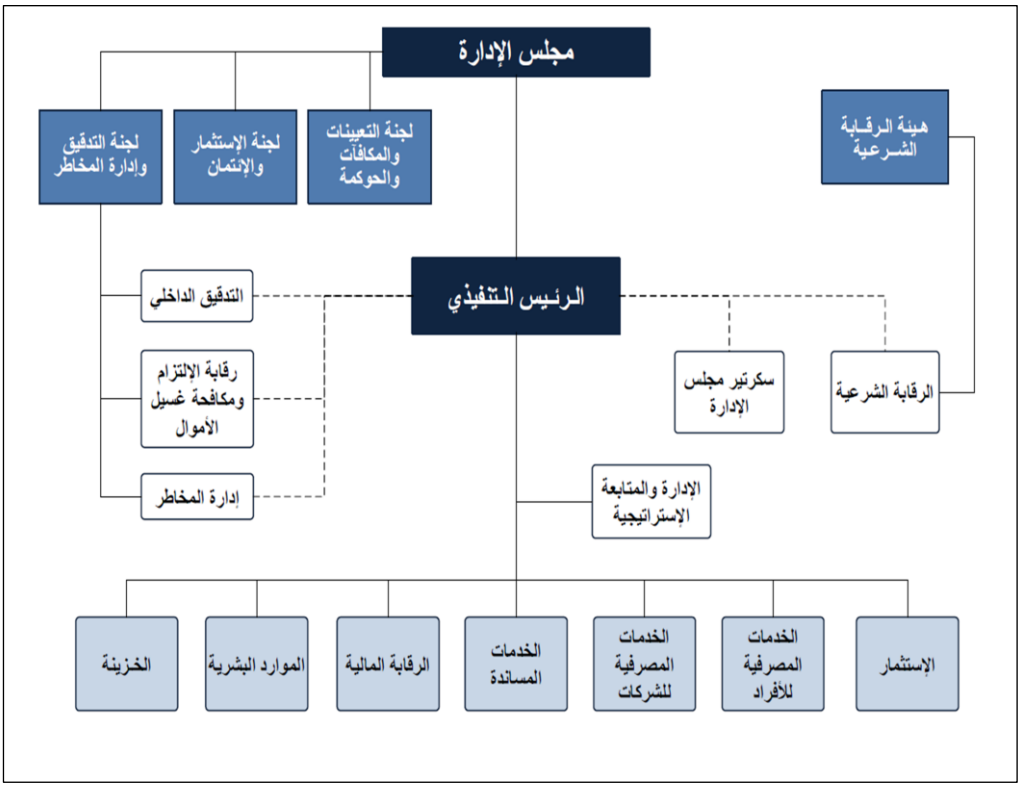

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

**14-9 مكافآت الإدارة التنفيذية**

يوجد لدى البنك نظام تعويضات قصير الأجل وطويل الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية تم تطويره إعتماداً على دراسة الأوضاع الحالية للسوق وأعراف هذا القطاع. قام البنك أيضاً بتطبيق برنامج للحوافز تم من خلاله مكافأة الموظفين المؤهلين عن طريق منحهم أسهماً وحوافز نقدية عند تحقيقهم للأهداف التي تم تحديدها مسبقاً. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

**15-9 الرقابة الشرعية، ورقابة الإلتزام، ومكافحة غسيل الأموال**

تتم عملية إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسئولياته تجاه الإلتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الإلتزام بالمبادئ التوجيهية لكلٍ من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الإلتزام بالشرعية الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الإلتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً من مهام الإلتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتمدها من قِبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قِبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة حيث يتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وبتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يلتزم البنك بما جاء أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. ولكن، ولمحدودية عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لإدارة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ولجنة التدقيق، لم يستطع البنك من الإلتزام كلياً بالمتطلبات التالية:

- المادة 1-8-2: والذي يتطلب تشكيل لجنة لحوكمة الشركات تتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل.
- المادة 4-2-2: والذي يتطلب تشكيل لجنة للتعيينات تتضمن أعضاء مستقلين فقط أو أعضاء غير تنفيذيين معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة.
- المادة 5-3-2: والذي يتطلب تشكيل لجنة للمكافآت تتضمن أعضاء مستقليين فقط أو، بدلاً عن ذلك، أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقليين بمن فيهم رئيس اللجنة.
- المادة 9-2-4: والذي يتطلب تعيين عضو مستقل ليترأس لجنة الحوكمة.

كما لم يلتزم البنك بالمادة 9-2-4 (ب) من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي والتي تشترط وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في لجنة حوكمة الشركات.

**16-9 رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها**

سوف يقوم البنك بتوفير المعلومات حول رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي لمساهميه عند قيامهم بطلبها. سيتم توفير هذه المعلومات لمساهمي البنك بناءاً على طلبهم الشخصي شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة البنك ومقدرته على المنافسة في السوق.

*9 نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)*

### 17-9 غرامات مدفوعة لمصرف البحرين المركزي

خلال سنة 2014، لم تُفرض أي مخالفة من قبل مصرف البحرين المركزي على البنك.

## 10 الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكميّة الأساسية لأداء البنك:

| | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| العائد على متوسط حقوق الملكية | 3,00% | -16,06% | 0,64% | 0,44% | - 5,24% |
| العائد على متوسط الموجودات | 0,53% | -3,69% | 0,18% | 0,13% | - 1,67% |
| العائد من التمويلات على مصروفات التمويلات | 197,05% | 147,77% | 201,89% | 208,06% | 240,21% |
| نسبة المصروفات إلى الإيرادات * | 75,80% | 156,56% | 84,54% | 72,11% | 83,79% |

* تم إستبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

## 11 الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

توضّح سياسة البنك المتعلقة بالتعويضات، والتي تتضمن سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في وضع السياسة.

تبنّى البنك خلال السنة سياسة مكافآت قام بإصدارها مصرف البحرين المركزي واقترح مراجعة لإطار المكافآت المتغيرة. تخضع هذه السياسة وإطار ومكوّنات الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم. في حين الموافقة، سيتم تفعيل السياسة على حوافز الأداء السنوي لسنة 2014 وسيتم تطبيقها بالكامل للفترات المُقبلة.

فيما يلي ملخص لأهم المميزات الرئيسية لإطار المكافآت.

### 1-11 استراتيجية المكافآت

يتبّع البنك فلسفة أساسية في التعويضات لتقديم مستوى تنافسي من مجموع التعويضات لاستقطاب والحفاظ على موظفين مؤهلين وذوي كفاءة. سوف يتم تحديد سياسة المكافآت بناءاً على ثقافة الأداء التي توازي بين اهتمامات الموظف ومساهمي البنك على حدٍ سواء. تُساند هذه العناصر على تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافأة مع النتائج القصيرة الأجل والأداء المستقّر طويل الأجل. تمت صياغة استراتيجية البنك ليشارك الموظفون في صنع النجاح، ولمحاذاة حوافز الموظفين مع إطار ونتائج المخاطر.

تُعتبر الجودة والالتزام طويل الأجل لكل موظفينا عاملاً أساسياً لنجاحنا. لذلك نهدف لاستقطاب، والحفاظ على أفضل الكفاءات الطموحة لبناء مستقبلها مع البنك، والذين سيقومون بدورهم في اهتمامات المساهمين طويلة الأجل. تتضمن عروض مكافآت البنك العناصر التالية:

1. مدفوعات ثابتة؛
2. منافع؛
3. مكافأة الأداء السنوي؛
4. خطة حوافز الأداء طويلة الأجل.

يضمن إطار حوكمة قوي وفعّال أن البنك يعمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة التعويضات. يتم مراجعة كل شئون التعويضات، والالتزام بالمتطلبات القانونية الشاملة، من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

*11 الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

*11-1 استراتيجية المكافآت (يتبع)*

تقوم سياسة المكافآت بالبنك بالنظر في دور كل موظف وتضع إرشادات تعتمد على قيام الموظف بتحمل مخاطر جوهرية أو كونه شخصاً يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية في مختلف الوظائف كالأقسام التجارية والرقابية والوظائف المساندة. الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية هو الموظف الذي يتعين لتوظيفه الحصول على موافقة رقابية مسبقة نظراً لمدى أهمية الدور الذي يقوم به في البنك ويعتبر الموظف قائماً بتحمل مخاطر جوهرية إذا ترأس قسم تجاري وأفراد في حدود تحكّمه والذي له تأثيرات جوهرية على محفظة مخاطر البنك.

من أجل ضمان المحاذاة بين ماندفعه لموظفينا واستراتيجية عملنا، يتم تقييم الأداء الفردي بالأهداف السنوية والأهداف المالية وغير المالية طويلة الأجل، ملخصة بالتوافق مع نظام إدارة الأداء. يأخذ هذا التقييم في الحُسبان الالتزام بقيم البنك، والمخاطر ومقاييس الالتزام فوق كل اعتبار، والتصرف بنزاهة. بأخذ كل هذه الاعتبارات، يقيّم الأداء ً ليس بناءا فقط على ما تم تحقيقه خلال الفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ولكن وبكل أهمية بناءاً على كيفية تحقيقه، فتعتقد لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن الأخير يساهم في مواصلة العمل لأجل طويل.

**2-11 دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة**

تُشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على كافة سياسات مكافآت موظفي البنك. تعتبر لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الهيئة الإشرافية والإدارية او الحاكمة لسياسة التعويضات، والممارسات والخطط. من مسئولياتها تحديد، ومراجعة، واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ومن مسئولياتها كذلك وضع مبادئ وإطار الحوكمة لكافة قرارات التعويضات. تضمن لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن تتم مكافأة كل الأشخاص بِعدل ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة العمل ومحفظة مخاطر البنك.

تتضمن مسئوليات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بخصوص سياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو موضّح في كتيب التعليمات الخاص بها، وليس حصراً المهام التالية:

- الموافقة على، ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان أن النظام يعمل بالطريقة المقصودة.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ لكلٍ من الشخص الذي يتم الموافقة على تعيينه من قبل الجهات التنظيمية والموظف الذي يقوم بتحمل مخاطر جوهرية، وكذلك مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها ، بعد الأخذ في الحُسبان مجموع المكافآت متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- التأكد من أن المكافآت يتم تعديلها لكل أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الإعتبار الموظفين الذين يحصلون على نفس الربح قصير الأجل ولكن يقومون بتحمل مقادير مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافآت المتغيرة تمثّل جزءاً كبيراً من مجمع مكافآت الموظفين الذي يقومون بتحمل مخاطر جوهرية.
- مراجعة نتائج إختبار الضغوطات والإختبار الرجعي قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها متضمّنة المعاشات، والرسوم، والمصروفات، والمكافآت، وغيرها من منافع الموظفين.
- يقيّم بعناية الممارسات التي تحدد المكافآت التي سيتم دفعها للإيرادات المتوقعة مستقبلياً والتي يبقى وقتها وإمكانية حصولها غير مؤكدة. تخضع توزيعات الربح الذي لايمكن تحقيقها أو تحصيلها أو التي تبقى إحتمالية تحقيقها أو تحصيلها غير مؤكدة في وقت الدفع لمساءلة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة.
- التأكد من أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص الذين يتم الموافقة على تعيينهم من قبل الجهات التنظيمية في وظائف إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الرقابة المالية ورقابة الإلتزام يتم ترجيحه لصالح المكافآت الثابتة.
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءاً على حضورهم وأدائهم إلتزاماً بالمادة رقم 188 من قانون التجارة للشركات البحرينية.

*11 الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

*11-2 دور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة (يتبع)*

- التأكد من توافر آليات إلتزام ملائمة لضمان أن الموظفين يُلزمون أنفسهم بعد استخدام استراتيجيات تحوط شخصية أو تأمينات متعلقة بالمكافآت والمطلوبات لتقليل محاذاة تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

كما هو موضح في إيضاح نظام الحوكمة في التقرير السنوي، يقتنع مجلس الإدارة أن كل الأعضاء غير التنفيذيين مستقلين بما فيهم أعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة. تتألف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من الأعضاء التاليين:

| إسم عضو لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة | تاريخ التعيين | عدد الإجتماعات التي تم حضورها |
|---|---|---|
| عبدالرحمن محمد جمشير | مايو 2013 | 5 |
| عبدالله عبدالكريم شويطر[1] | مارس 2008 | 1 |
| بشّار محمد المطوع[2] | إبريل 2014 | 4 |
| خالد راشد آل ثاني | إبريل 2011 | 4 |
| محمد برّاك المطير | إبريل 2011 | 5 |

[1] إستقال السيد عبد الله عبد الكريم شويطر من اللجنة إعتباراً من 9 إبريل 2014.
[2] إنضم السيد بشّار محمد المطوع رسمياً للجنة في مارس 2014.

تم دفع مجموع مكافآت لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة خلال السنة بلغت 7 آلاف دينار بحريني [2013: 4 آلاف دينار بحريني].

**11-3 المستشارون الخارجيون**

قام البنك بتعيين مستشارين خلال السنة لمساعدته على القيام بتعديلات في سياسة المكافآت المتغيرة وذلك لضمان توافقها مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بأفضل الممارسات في توزيع المكافآت وعُرف القطاع. تتضمن الإستشارة المساعدة على صياغة خطة حوافز الأسهم التابعة للبنك. قامت لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أيضاً بتعيين مستشارين خلال السنة لعمل مقارنة المدفوعات للمساعدة على مراجعة مجموع التعويضات المعروضة من قبل البنك.

**11-4 مجال تطبيق سياسة المكافآت**

تم تطبيق سياسة المكافآت على نطاق البنك ولا يجب تطبيقه على الفروع الخارجية والشركات التابعة.

**11-5 مكافآت مجلس الإدارة**

يتم تحديد مكافآت مجلس إدارة البنك بالتوافق مع مخصصات المادة رقم 188 من قانون التجارة للشركات البحرينية لسنة 2001. سيتم تحديد نطاق مكافآت مجلس الإدارة بصورة تقتضي ألا يتعدى مجموع المكافآت (باستثناء رسوم الجلسة) 5% من صافي ربح البنك، بعد طرح كل الخصومات المطلوبة والموضحة في المادة رقم 188 من قانون التجارة للشركات، في أي سنة مالية. تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي. لاتتضمن مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين عناصر متعلقة بالأداء مثل الأسهم، خيارات الأسهم أو خطة حوافز أخرى متعلقة بالأسهم المؤجلة، مكافآت أو منافع التقاعد.

**11-6 المكافآت المتغيرة للموظفين**

تتعلق المكافآت المتغيرة بالأداء وتتضمن أساساً مكافأة الأداء السنوي. كجزء من مكافأة الموظف المتغيرة، تعتبر مكافأة الأداء السنوي جائزة الأداء الفردي مقابل تحقيق أهداف عملية ومالية يتم تحديدها كل سنة، والأداء الفردي للموظفين من ناحية تحقيق هذه الأهداف، ومساهمتهم في تحقيق اهداف البنك الاستراتيجية.

*11 الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

*11-6 المكافآت المتغيرة للموظفين (يتبع)*

تبنّى البنك إطار مُوافق عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير صلة شفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. تمت صياغة الإطار على أساس أن الجمع بين تحقيق كل من الأداء المالي المُرضي و تحقيق العوامل غير المالية الأخرى، إن تساوت كل الأمور، سوف يؤدي للوصول إلى وعاء مكافآت مستهدف للموظفين، قبل الأخذ بعين الاعتبار أي تخصيص لأقسام معينة في البنك أو موظفين معينين. تهدف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة من خلال الإطار المتّبع في تحديد وعاء المكافآت المتغيرة لموازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك خليط من مقاييس قصيرة وطويلة الأجل وتتضمن كذلك مؤشرات الربحية، والملاءة، والسيولة، والنمو. تضمن إجراءات إدارة الأداء أن كل الأهداف تتم بطريقة متعاقبة نزولاً لجميع الأقسام والموظفين كما ينبغي.

لتحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يقوم البنك أولاً بوضع أهداف معينة وغيرها من مقاييس الأداء النوعية التي ستؤدي للتوصل إلى وعاء مكافآت تنازلي مستهدف. يتم بعدها تعديل وعاء المكافآت للأخذ في الحُسبان المخلطر بواسطة استخدام مقاييس معدّلة للمخاطر (متضمنة إعتبارات متطلّعة للمستقبل).

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بتقييم الممارسات التي تحدد مدفوعات المكافآت المبنية على الإيرادات المستقبلية المُحتملة التي يبقى توقيتها وإحتمالية الحصول عليها غير مؤكد بعناية. توضح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة أن قراراتها متوافقة مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك إجراءات رسمية بكل شفافية لتعديل وعاء المكافآت لجودة الإيرادات. يهدف البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة المتواصلة. إذا لم تكن الإيرادات بمستوى الجودة المطلوب، يمكن تعيل أساس الربح بناءاً على ماتراه لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة مناسباً.

لتمويل توزيعات وعاء المكافآت الخاص بالبنك، يجب تحقيق الحدود الموضوعة للأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء تقلّص اجمالي المكافآت المتغيرة بشكل عام عند الأداء المالي السلبي للبنك. إضافة إلى ذلك، يخضع وعاء المكافآت المستهدفة كما هو محدد في الأعلى لتعديلات المخاطر بالتوافق مع تعديلات المخاطر وإطار التواصل.

*مكافآت الوظائف الرقابية*
يسمح مستوى مكافآت الموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة للبنك بتوظيف أشخاص ذوي مؤهلات وخبرة في هذه الوظائف. يضمن البنك أن خليط المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص العاملين في الوظائف الرقابية والمساندة يجب ترجيحه لصالح المكافآت المتغيرة. تعتمد المكافآت المتغيرة للوظائف الرقابية على أهداف محددة متعلقة بالوظيفة ولا يتم تحديدها عن طريق الأداء المالي الفردي الخاص بالنطاق التجاري الذي يقومون بمراقبته.

يلعب نظام إدارة الأداء بالبنك دوراً كبيراً في إقرار أداء الأقسام المساندة والرقابية بناءاً على أهداف موضوعة لهم. تركز هذه الأهداف على أهداف غير مالية تتضمن إعتبارات المخاطر، والإشراف، والإلتزام والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة بعيداً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل قسم.

*المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية*
يتم إقرار المكافآت المتغيرة للأقسام التجارية أساساً بناءاً على أهداف الأداء الرئيسية الموضوعة من خلال نظام إدارة الأداء للبنك. تحتوي هذه الأهداف على أهداف مالية وغير مالية، متضمنة إعتبارات التحكم في المخاطر ، والإلتزام، والأخلاقيات وكذلك بيئة السوق والرقابة. إن الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر في تقييم الأداء الفردي يضمن أن أي إثنان من الموظفين اللذان ينتجون نفس الربح قصير الأجل ولكن يتحملان مبالغ مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك، تتم معاملتهم بطريقة مختلفة في نظام المكافآت.

*11 الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

**11-7 إطار تقييم المخاطر**

إن الغرض من ربط هذه المخاطر هو محاذاة المكافآت المتغيرة مع المخاطر التي يتعرض لها البنك. في إطار سعيه للقيام بذلك، قام البنك باعتبار الخصائص الكمية والنوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. تقوم الخصائص الكمية وكذلك الإجتهاد الفردي بلعب دور أساسي في تحديد تعديلات المخاطر. تتضمن عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان القيام بتصميم سياسة مكافآت لاتسمح للموظفين بقبول تعرضات مفرطة أو قد تكون غير ضرورية بحيث تتناسق مع النتائج المتوقعة لمثل هذه المخاطر وبحيث تتكون من مزيج مكافآت متناسق مع مثل هذه المخاطر.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت متماشية مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وضمان القيام بعملية تقييم حذرة للمخاطر سواءاً قبل أو بعد وقوعها ضمن إطار وعمليات تقييم المخاطر وممارسات توزيع المكافآت المبنية على إيرادات مستقبلية متوقعة تكون غير محددة التوقيت أو غير محتملة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، وتشمل مخاطر غير ملموسة ومخاطر أخرى من مخاطر السمعة، ومخاطر السيولة وتكاليف رأس المال. يتولى البنك مهمة تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي وأداء العمليات مقابل إستراتيجية عمل البنك وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآات السنوية. يتكفل البنك بضمان عدم تقييد هذه المكافآت المتغيرة لمقدرته على تقوية قاعدة رأس ماله. تعتمد الحاجة إلى زيادة رأس المال على قاعدة رأس المال الحالية و على الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

يأخذ تجميع المكافآت في عين الإعتبار أداء البنك وذلك ضمن سياق إطار إدارة المخاطر. ويتم ذلك لضمان تجميع المكافآت المتغيرة بناءاً على اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة.

يعتمد حجم وطريقة توزيع المكافآت المتغيرة على مجموعة مخاطر حالية ومتوقعة، وتشمل:
أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم هذه المخاطر.
ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة المفترضة في تسيير الأعمال.
ج. الإتساق مع توقيت واحتمالية احتساب أرباح مستقبلية يتم إدراجها ضمن الأرباح الحالية.

تطّلع لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة على أداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر. وتأخذ اللجنة هذه المعلومات بعين الإعتبار عند توزيع المكافآت لضمان محاذاتها مع العوائد، والمخاطر والمكافآت.

*تعديلات المخاطر*

لدى البنك إطار تقييم مخاطر لاحقة مبنية على تقييمات نوعية لإختبار الأداء الفعلي مقابل مخاطر مفترضة.

في السنوات التي يتعرض لها البنك لخسائر مؤثرة في الأداء المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سيتقلّص إجمالي المكافآت المتغيرة بصورة مؤثرة.
- على الصعيد الفردي، إن الأداء الضعيف من قبل البنك يعني عدم تحقيق الأفراد لمؤشرات الأداء الخاصة بهم وبالتالي حصولهم على تقييم أقل.
- تقليل قيمة الأسهم المؤجلة أو المكافآت.
- إحتمالية تغيير فترات الإستحقاق وبالتالي القيام بتأجيل إضافي للأسهم الغير مستحقة.
- وأخيراً، إذا كان الأثر النوعي والكمّي للخسارة يعتبر مؤثراً، سينظر البنك في إمكانية استرجاع المكافآت التي سبق توزيعها.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة، بعد أخذ موافقة مجلس الإدارة، وبعد التأني باتخاذ القرارات التالية:

- زيادة أو تقليل التعديلات اللاحقة.
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة حصة الأسهم المخصصة مقابل المكافآت النقدية.
- إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً.

*11الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

*11-7 إطار تقييم المخاطر (يتبع)*

*إطار عمل إسترجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً*
تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة في مصادرة أو تعديل الجزء الغير مستحق من المكافآت المؤجلة أو استعادة الجزء المتغير والمستلم من هذه المكافآت في حالات معينة. والهدف من ذلك تمكين البنك من الإستجابة وبشكل مناسب لأي تغيرات في عوامل الأداء، التي و بناءاً عليها تم اتخاذ قرارات توزيع المكافآت، التي أصبحت لاتتماشى مع عوامل الأداء على المدى الطويل. تشتمل جميع التعويضات المؤجلة على بنود تسمح للبنك بتقليل أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين قاموا بتصرفات فردية تسببت بأضرار مؤثرة على البنك خلال الفترة.

مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بإسترجاع مكافآت الموظفين.

تقوم بنود إطار عمل البنك في استرجاع الأموال التي تم صرفها فعلياً على السماح لمجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات مناسبة وفي حالات معينة بتعديل أو إلغاء مكافآت مستحقة أو غير مستحقة ضمن خطة المكافآت المؤجلة. وتشتمل هذه الحالات على:

- وجود أدلة واضحة على القيام بسلوك سيء ومتعمد، خطأ مؤثر، إهمال أو عدم أهلية الموظف بحيث يؤدي ذلك إلى تحمل البنك أو القسم الذي يعمل فيه الموظف لخسارة مؤثرة في أدائها المالي، أو قد تؤدي لأخطاء جوهرية في بياناتها المالية، أو فشل جوهري في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التي قد تنجم بسبب مثل هذه التصرفات أو الإهمال أو السوكيات الخاطئة أو عدم الأهلية وذلك خلال السنة.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال السنة.
- يطبّق الاسترجاع إذا كانت التعديلات على الجزء الغير مستحق غير كافية تبعاً لطبيعة وحجم الحدث.

**11-8 مكونات التعويضات المتغيرة**
تشتمل التعويضات المتغيرة على المكونات التالية:

| | |
|---|---|
| نقد مدفوع مقدماً | وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه نقداً عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء. |
| نقد مؤجل | وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي سيتم دفعه نقداً وبطريقة تناسبية خلال 3 سنوات. |
| مكافآت أسهم مقدمة | وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم عند الإنتهاء من عملية التقييم السنوي للأداء. |
| مكافآت أسهم مأجلة | وهو الجزء المتغير من المكافأة التي تم منحها والذي تم دفعه على هيئة أسهم وبطريقة تناسبية خلال 3 سنوات. |

يتم الإحتفاظ بالأسهم الممونحة للموظفين لفترة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الإستحقاق يستطيع الموظفون بعدها الإستفادة من هذه الأسهم. يتم ربط عدد أسهم الملكية الممنوحة بسعر سهم البنك وذلك وفقاً لبرنامج خطة الحوافز. في حالة دفع أي أرباح على هذه الأسهم، سيحصل الموظف عليها بعد انقضاء فترة الإحتفاظ.

*11الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

**9-11 إطار تقييم المخاطر**

يخضع الموظفون من رتبة مدير تنفيذي أول فما فوق لنظام المكافآت المؤجلة ، وعلى النحو التالي:

| عناصر المكافآت المؤجلة | مدير عام فما فوق | مدير تنفيذي أول فما فوق | فترة التأجيل | فترة الإحتفاظ | التعديل | الاسترجاع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نقد مدفوع مقدماً | 40 % | 50 % | فوراً | - | - | نعم |
| مكافآت أسهم مقدمة | - | 10 % | فوراً | 6 شهور | نعم | نعم |
| نقد مؤجل | 10 % | - | خلال 3 سنوات | - | نعم | نعم |
| مكافآت أسهم مؤجلة | 50 % | 40 % | خلال 3 سنوات | 6 شهور | نعم | نعم |

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة وبعد تقييم أدوار الموظفين بزيادة عدد أولئك الذين يخضعون لهذا النظام.

**10-11 تفاصيل المكافآت المدفوعة**

**(أ)مجلس الإدارة**

| | **2014** | 2013 |
|---|---|---|
| رسوم الجلسات | **201** | 329 |
| المكافآت | **لاشيء** | **لاشيء** |
| مدفوعات أخرى* | **15** | 23 |

* تتضمن المدفوعات الأخرى مصاريف التذاكر، والإقامة، والمواصلات، والمأكولات والمشروبات المدفوعة بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

*11الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

*11-10 تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)*

**(ب) مكافآت الموظفين**

| | 2014 | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الموظفين | المكافآت الثابتة | | المكافآت المتغيرة | | | | الإجمالي |
| | | | | مدفوعة مقدماً | | مؤجلة | | |
| | | نقد | أخرى | نقد | أسهم | نقد | أسهم | أخرى |
| الأشخاص الذين تتم الموافقة عليهم من الجهات التنظيمية | | | | | | | | |
| - الأقسام التجارية | 7 | 654 | 423 | 42 | - | 9 | 44 | - | 1,172 |
| - الإشراف والمساندة | 12 | 602 | 269 | 42 | 6 | 2 | 34 | - | 955 |
| الموظفون الآخرون الذين يقومون بتحمل مخاطر جوهرية | 6 | 271 | 169 | 31 | - | 2 | 11 | - | 484 |
| الموظفون الآخرون | 178 | 2,234 | 1,120 | 283 | - | - | - | - | 3,637 |
| **الإجمالي** | **203** | **3,761** | **1,981** | **398** | **6** | **13** | **89** | **-** | **6,248** |

بلغت المكافآت الثابتة 4,716 ألف دينار بحريني والمكافآت المتغيرة 499 ألف دينار بحريني لسنة 2013.

*11الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت (يتبع)*

*11-10 تفاصيل المكافآت المدفوعة (يتبع)*

**(ج) المكافآت المؤجلة**

| | 2014 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | نقد | أسهم | | أخرى | الإجمالي |
| | (المبلغ) | (العدد) | (المبلغ) | (المبلغ) | (المبلغ) |
| الرصيد الإفتتاحي | - | - | - | - | - |
| الممنوح خلال الفترة | 13 | 1,966,375 | 94 | - | 107 |
| المدفوع خلال الفترة | - | - | - | - | - |
| تعديلات الخدمة، والأداء، والمخاطر | - | - | - | - | - |
| التغيرات في الرصيد الإفتتاحي للمكافآت غير المستحقة | - | - | - | - | - |
| **الرصيد الختامي** | **13** | **1,966,375** | **94** | **-** | **107** |

**(د) مكافآت نهاية الخدمة**

قام البنك خلال السنة بدفع 652 ألف دينار بحريني كمكافآت نهاية الخدمة لعشرة موظفين وبلغت أعلى مكافأة مدفوعة لشخص واحد 161 ألف دينار بحريني.